

تطبيق المعيار الدولي (IFRS16) لعقود الايجار في الوحدات الاقتصادية العراقية وانعكاسه على ادائها المالي

دراسة حالة في الشركة العامة لموانئ العراق *

الباحث . علي حازم دحام
أ.م . قيصر علي عبيد الفتلي
جامعة الكوفة / كلية الادارة والاقتصاد / قسم المحاسبة

gasra.Alfatlawi@uokufa.edu.iq

hazimali207@gmail.com

الملخص :

تهدف الدراسة الى تطبيق المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية IFRS16 (عقود الايجار) في الوحدات الاقتصادية العراقية وبيان انعكاسه على ادائها المالي ، ولتحقيق هذا الهدف تمت دراسة حالة الشركة العامة لموانئ العراق ، ولغرض بيان مدى انعكاس تطبيق المعيار على الاداء المالي للشركة تم اقتراح بعض التعديلات على القوائم المالية الشركة بما يتوافق مع متطلبات تطبيق المعيار الدولي IFRS16 و الاعتماد على تحليل مؤشرات الاداء المالي الرئيسية المتمثلة بمؤشرات (السيولة والربحية والنشاط والمديونية) قبل وبعد اجراء التعديلات وبيان مدى التغير الحاصل على تلك المؤشرات جراء التعديل وكذلك معرفة مدى كفاءة الشركة في استخدام مواردها المتاحة لغرض عمليات التوسع والنمو ومعرفة مصادر التمويل للحصول على الاصول ، وابرز ما توصلت اليه الدراسة : ساهم النموذج المعدل للقوائم المالية وفق لمتطلبات المعيار الدولي للايجار IFRS16 ، عند تطبيقه على عينة الدراسة (الشركة العامة لموانئ العراق) على تحسين نسب ومؤشرات الاداء المالي للشركة ، مما يثبت ان للمعيار IFRS16 اثر ايجابي على الاداء المالي للوحدات الاقتصادية المطبقة له ، كما انه يساعد في تحسين عملية الافصاح عن البيانات المالية من خلال الافصاح عن كافة بيانات عقد الايجار التمويلي ضمن بنود القوائم المالية على عكس ما كان معمول به قبل التعديل ، والذي يتعامل مع كافة عقود الايجار كعقود ايجار تشغيلية ولا يتم الافصاح عن بيناتها ضمن بنود التقارير المالية

الكلمات المفتاحية : المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية IFRS16 ، عقود الايجار التمويلية ، تقييم الاداء المالي ، مؤشرات الاداء المالي ، النسب المالية .

* بحث مسنل من رسالة الماجستير الموسومة (تطبيق المعيار الدولي IFRS16 (عقود الايجار) في الشركة العامة لموانئ العراق وانعكاسه على الاداء المالي) للباحث علي حازم دحام / قسم المحاسبة / جامعة الكوفة .

The application of the international standard IFRS16 lease contracts in Iraqi economic units and its reflection on their financial performance

a case study in the General Company for Ports of Iraq

Assistant Professor, Qayssar Ali Al-Fattli Ali Hazim Dahham

College of Administration and Economics \ University of Kufa

Abstract:

The study aims to apply the International Financial Reporting Standard IFRS16 (lease contracts) in Iraqi economic units and to show its impact on their financial performance. The company's financial statements in line with the requirements of the application. The international standard IFRS16 and relying on the analysis of the main financial performance indicators represented by the indicators (liquidity, profitability, activity and indebtedness) before and after making the amendments and indicating the extent of the change in these indicators as a result of the amendment, as well as knowing the efficiency of the company in using its available resources for the purpose of expansion and growth operations and knowing the sources of funding to obtain The assets, and the most prominent findings of the study: The modified form of the financial statements in accordance with the requirements of the international standard for rent IFRS16, when applied to the study sample (the General Company for Ports of Iraq) contributed to improving the ratios and indicators of the financial performance of the company, which proves that the IFRS16 standard has a positive impact on the financial performance of the economic units applied to it, and it also helps in improving the process of disclosing the financial statements by disclosing all the financial lease contract data within the items of the financial statements, in contrast to what was in effect before the amendment, which deals with all lease contracts as operating leases and their data is not disclosed Within the items of financial reports .

Keywords: International Financial Reporting Standard IFRS16, finance lease contracts, financial performance assessment, financial performance indicators, financial ratios

1 - المقدمة

عرف الانسان انشطة التأجير واستخدمها من زمن بعيد ، الا ان تطور وانتشار نشاط التأجير في العصر الحديث جاء نتيجة تزايد احجام الوحدات الاقتصادية واتساع اعمالها ، وتزايد حاجتها الى مصادر تمويل جديدة واكثر مرونة لغرض الاستجابة لمتطلباتها الهادفة للتوسع في ضل مايشهده العالم من تطورات كبيرة في قطاعات التكنولوجيا والانتاج والتسويق ، وارتفاع في تكلفة الحصول على الاصول الرأسمالية ، ولذا فبدلا من ان تقوم الوحدات الاقتصادية بأقتراض الاموال لغرض شراء الاصول الرأسمالية ، بإمكانها أستأجارها عوضا عن ذلك كما هو الحال في قطاعات الصناعة والنقل والبيع بالتجزئة ، وبسبب الانتشار والتطور الكبير لعقود الايجار فقد زاد اهتمام المنظمات المحاسبية المعنية بأصدار المعايير المحاسبية بهذا الموضوع وأصدرت مجموعة من المعايير المحاسبية المتعلقة بكيفية الاعتراف والقياس والافصاح عن عقود الايجار لدى المؤجر والمستأجر ، وكان اخر هذه المعايير هو المعيار الدولي للابلاغ المالي (IFRS16) ، والصادر من قبل مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) في كانون الثاني 2016 ، حيث ساهم هذا المعيار في حل العديد من الاشكالات التي كانت تواجه تطبيق المعايير السابقة ، أذ أن الهدف الاساسي من هذا المعيار هو الحد من عمليات التمويل من خارج الميزانية بالنسبة للمستأجر ، وتحسين عملية الافصاح عن المعلومات المحاسبية لدى الوحدات الاقتصادية ، كما عمل هذا المعيار على التمييز بشكل كبير مابين عقود الايجار التشغيلية وعقود الايجار التمويلية ، ولغرض أهمية هذا الموضوع للوحدات الاقتصادية العراقية وعدم تطرق البيئة الاقتصادية العراقية لهذا النوع من المواضيع بالرغم من اهميته الكبيرة ، كان بحد ذاته دافعا" للباحث للخوض في هذا الموضوع ، وبناء على ماتم ذكره ، هدف

الباحث من خلال الجانب النظري للدراسة بيان مفهوم عقود الايجار التمويلية واهم متطلبات تطبيق المعيار الدولي لعقود الايجار (IFRS16) في الوحدات الاقتصادية وكيفية القياس والافصاح عن عقود الايجار التمويلية وأنعكاسها على القوائم المالية ، كما وقد تطرقت الدراسة لبيان مفهوم الاداء المالي واهم العوامل المؤثرة فيه والنسب ومؤشرات المستخدمة لتقييم الاداء المالي في الوحدات الاقتصادية ، ويغطي الجانب العملي للدراسة تبني المعيار الدولي لعقود الايجار (IFRS16)، من خلال تعديل نموذج النظام المحاسبي الموحد المعمول به في الوحدات الاقتصادية العراقية بما ينسجم مع متطلبات المعيار الدولي للمحاسبة عن عقود الايجار، وبيان انعكاسة على نسب ومؤشرات الاداء المالي للوحدة الاقتصادية عينة الدراسة) للشركة العامة لموانئ العراق) .

2 - منهجية الدراسة

2 - 1 أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة بالآتي :

- 1 - محاولة تبني تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS16 (عقود الايجار) ، من خلال اقتراح تعديل على نموذج النظام المحاسبي الموحد المعمول به في الوحدات الاقتصادية العراقية وبما يتوافق مع متطلبات وشروط تطبيق المعيار .
- 2 - تقديم أدلة موضوعية عملية لإدارات الوحدات الاقتصادية حول أهمية استخدام عقود الايجار التمويلية كمصدر تمويل مهم للحصول على الاصول والمساعدة على التوسع في الاعمال .

3 - مساعدة إدارات الوحدات الاقتصادية بمعرفة الدور الذي يلعبه المعيار الدولي IFRS16 (عقود الإيجار) من ناحية تحسين عمليات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية والمساعدة على زيادة ثقة المستثمرين .

4 - تعد هذه الدراسة امتداداً للدراسات السابقة التي تحت دأئماً على زيادة الاهتمام بموضوع عقود الإيجار التمويلي ، لما له من أهمية كبيرة بأعتبارة احد مصادر التمويل للوحدات الاقتصادية ، وانعكاسه على الاداء المالي وتحسين جودة الإفصاح عن المعلومات المالية للوحدات الاقتصادية .

2 - 2 مشكلة الدراسة

يعد الإيجار التمويلي من الموضوعات المحاسبية المهمة كونه يمثل احد مصادر التمويل ، والتي قد يستغلها المستأجر كتمويل خارج الميزانية من خلال عدم اظهار حقيقة الموجودات و الالتزامات للوحدة الاقتصادية في الميزانية ، مما ينعكس على جودة الاداء المالي للوحدات الاقتصادية ، ولهذا اهتمت المنظمات الدولية بإصدار المعايير المحاسبية الخاصة بالمحاسبة عن عقود الإيجار، وكان اخرها المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS16 (عقود الإيجار) ، الصادر في كانون الثاني 2016 من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ، أذ منع هذا المعيار عمليات التمويل من خارج الميزانية ، من خلال التأكيد على الإفصاحات عن الإيرادات والالتزامات الناتجة من من عمليات التأجير وبما يتوافق مع متطلبات معايير المحاسبة الدولية ، لما لها من انعكاسات ايجابية على تحسين الاداء المالي للوحدات الاقتصادية ، لذا وبناء على ما تقدم فأن مشكلة الدراسة يمكن أن تتلخص بالسؤالين الآتيين:

أ - هل أن تطبيق المعيار الدولي IFRS16، له انعكاس على الاداء المالي للوحدات الاقتصادية ؟

ب - هل يساهم تطبيق المعيار الدولي IFRS16 ، في تحسين توظيف الموارد المتاحة للوحدات الاقتصادية ؟

2-3 هدف الدراسة

تسعى الدراسة الى تحقيق الاهداف الاتية :

- 1 - تسليط الضوء على مفهوم الايجار التمويلي ومزاياه وعيوبه .
- 2 - التعرف على المعالجة المحاسبية للأيجار وفقا للمعايير الدولية .
- 3 - بيان انعكاس تطبيق المعيار IFRS16 على نسب المؤشرات المالية للوحدات الاقتصادية .

2-4 فرضية الدراسة

بناء على مشكلة الدراسة واهدافها من خلال بيان انعكاس المعيار الدولي للايجار على تحسين الاداء المالي للوحدات الاقتصادية يمكن صياغة الفرضية بالشكل الاتي :

تطبيق معيار IFRS16 ينعكس على الاداء المالي للوحدة الاقتصادية ، ومنها تتفرع الفرضيتين التاليتين :

- 1 - تطبيق معيار IFRS16 ينعكس ايجابا على الاداء المالي للوحدة الاقتصادية
- 2 -- تطبيق معيار IFRS16 ينعكس سلبا على الاداء المالي للوحدة الاقتصادية

2-5 عينة الدراسة

تم اختيار الشركة العامة لموانئ العراق لانها تؤدي دورا مهما في الاقتصاد العراقي ، من خلال مساهمتها في انشاء وتطوير وإدارة كافة الموانئ في القطر وتقديم كافة الخدمات المينائية لمختلف البواخر العالمية من عمليات ارساء وشحن وتفريغ للبضائع اضافة الى عمليات تصدير النفط والغاز عن طريق الموانئ ، وبذلك تساهم في زيادة الدخل القومي .

2 - 6 طرق جمع البيانات

تم اعتماد المنهج الاستنباطي في هذه الدراسة من خلال الاطلاع على الادبيات المتمثلة، بالدراسات والبحوث والرسائل والاطاريح الجامعية ذات الصلة بموضوع الدراسة ، كما اعتمدت الدراسة ايضا على المنهج الاستقرائي من خلال التعرف على الواقع الحالي للشركة العامة لموانئ العراق ، وتم الحصول على المعلومات عن طريق القوائم المالية للشركة العامة لموانئ العراق لسنة 2019.

3- الدراسات السابقة

1 - (الساسي ، 2019) "محاسبة عقود الايجار التمويلي بين النظام المحاسبي المالي الجزائري ومعايير المحاسبة الدولية دراسة حالة الشركة الوطنية للأيجار المالي " دراسة جزائية هدفها التعرف على مفهوم الايجار التمويلي من وجهة النظر المحاسبية ، وكيفية التصنيف المحاسبي لعقود الايجار التمويلية وفقا للنظام المالي، وماهي اهم المتطلبات للافصاح المحاسبي عن عقود الايجار التمويلي ، وأهم ماتوصلت اليه الدراسة من نتائج هي :وجوب الاعتراف بعقد الايجار التمويلي لدى المستأجر كأصل و إلترام في قائمة المركز المالي ، كذلك يجب الافصاح عن المعالجة المحاسبية المتبعة لعقود الايجار ، وتحمل المستأجر لقيمة إندثار الاصل المستأجر وعدم اظهار تلك الاندثارات في سجلات المؤجر ، وكما اوصت الدراسة بضرورة تهيئة الظروف المناسبة داخل الوحدات الاقتصادية لغرض التوسع في عقود الايجار التمويلية للاستفادة من مميزاتها للمؤجر والمستأجر على حد سواء ، وتهيئة الظروف الملائمة وتوحيد الاجراءات المعمول بها في جميع الوحدات الاقتصادية .

2 - (Hjertstedt , 2018) ، "استراتيجية IFRS 16 - الإيجارات والعقارات" دراسة سويدية هدفها الاستكشاف النوعي واكتساب رؤى حول كيفية تأثير تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 على المستأجرين ، وبيان الاستراتيجيات المستخدمة فيما يتعلق بالشروط التعاقدية والمحفظة المستقبلية لعقود

الإيجار التشغيلي للشركة ، أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة هي : أن المحللين والمستثمرين سيستفيدون أكثر من المعيار الجديد لأنه يضيف إلى إمكانية المقارنة بين المستأجرين ، كذلك سيكون المستأجرون مستفيدين بمعنى أنه سيكون لديهم نظرة عامة أفضل على محافظ عقود الإيجار بالإضافة إلى الحصول على مزيد من المعلومات من المؤجرين على طاولة المفاوضات، ومن أهم ما اوصت به الدراسة : ضرورة البحث فيما بعد التنفيذ عن الإفصاحات الجديدة التي يقدمها المؤجرون والمستأجرون المتأثرون في بياناتهم المالية ومقارنتها بالإفصاحات السابقة.

3- (YOU , 2017) ، " تأثير المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 عقود الإيجار على البيانات المالية لشركات الطيران " دراسة نيوزلندية تهدف الى فحص كيف سيغير المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 على المركز المالي والأداء المالي للمستأجر ، واستنتجت الدراسة انه بعد تطبيق معيار الدولي للإيجار رقم 16 ، تزداد نسبة الرافعة المالية ونسب الربحية بشكل عام ، مما يؤكد على أن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 سيكون له تأثير جوهري على البيانات المالية والنسب المالية للمستأجر، أوصت الدراسة بضرورة تبني شركات الطيران لمعيار الإبلاغ المالي الخاص بالإيجار رقم 16 حيث يمكن أن يساعد هذا المعيار مستخدمي البيانات المالية في الحصول على رؤية أكثر شمولاً وقابلية للمقارنة حول أداء الشركات.

4 - (Öztürk, Serçemeli, 2016) " تأثير المعيار الجديد " IFRS 16 Leases على بيان المركز المالي والنسب الرئيسية : دراسة حالة عن شركة طيران في تركيا " دراسة تركية هدفها فحص بيان المركز المالي للمؤسسة المستأجرة بعد الانتقال إلى معيار التقارير المالية الجديد IFRS 16 وتأثيرات التغيير في النسب الأساسية للقوائم المالية ، أظهرت نتائج الدراسة أن انعكاس عقود الإيجار التشغيلي على الميزانية العمومية سيؤدي إلى زيادات كبيرة في الأصول والخصوم ولهذا السبب يجب أن تكون هناك زيادة كبيرة في نسبة الالتزامات و الأصول ، أوصت الدراسة

بضرورة تغيير المراكز المالية للشركات المستأجرة التي لديها عقود إيجار غير مسجلة عندما يتم رسملة عقود الإيجار الخاصة بها ، أذ سيكون هنالك تغيرات في جميع النسب المالية المتأثرة بالقيم الجديدة

5- (عاد نور الدين ، 2015) "المعالجة المحاسبية لعقد الايجار التمويلي وفق النظام المحاسبي المالي دراسة حالة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالوادي " دراسة جزائرية تهدف للتعرف على مفهوم الايجار التمويلي وكيفية المعالجة المحاسبية لعقود الايجار بالنسبة للمؤجر والمستأجر ، والمواءمة بين متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 17 عقود الايجار وبين النظام المحاسبي المالي الجزائري ، كما توصلت الدراسة الى ان عقد الايجار التمويلي يُعد من أهم مصادر التمويل وبالخصوص للوحدات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة الحجم ، وأوصت الدراسة بضرورة وضع نصوص وقوانين تتعلق بالايجار التمويلي تجعل من هذه الممارسة واضحة وغير غامضة ، والعمل على تعريف مسيري الوحدات الاقتصادية بهذه الممارسة ودفعهم الى التعامل بها .

6 - (بارود ، احمد توفيق، 2011) ، "معوقات تطبيق نظام التأجير التمويلي كأداة لتمويل المشروعات الاقتصادية - دراسة تطبيقية على المؤسسات المالية غير المصرفية في فلسطين" دراسة فلسطينية تهدف الى معرفة المعوقات التي تحول دون تطبيق نظام التأجير التمويلي كأداة لتمويل ، وتوصلت الدراسة الى ان لدى الشركات مخاوف من التعامل مع هذا الاسلوب وذلك بسبب المخاطر المتعلقة بتقلب أسعار الفائدة نظرا لطول فترة التأجير التمويلي ، وأوصت الدراسة بضرورة نشر ثقافة التأجير التمويلي كأحد مصادر التمويل وإقرار قانون خاص بالتأجير التمويلي وجعله حيز التنفيذ وإيجاد أنظمة لتشجيع الوحدات الاقتصادية للعمل بأسلوب الايجار التمويلي من خلال منحهم إعفاءات وحوافز ضريبية .

المبحث الاول : الجانب النظري

1-1 الاطار النظري والمفاهيمي لعقود الايجار

مفهوم عقد الايجار

بصورة عامة ، تتحصل الوحدات الاقتصادية على اصولها الرأسمالية من خلال الشراء ، التأجير ، التبرع والمساعدات وما إلى ذلك ، انتشرت عمليات تأجير الاصول في دول عديدة حول العالم لأن عملية امتلاكها تؤدي لتجميد مقدار كبير من المال الذي يمكن استخدامه في عمليات استثمارية اخرى أو في تسديد القروض طويلة الأجل ، فيما سبق كان الايجار يقتصر في الاغلب فقط على الاراضي والمباني أما في الوقت الحاضر أصبح يشمل جميع انواع الاصول بما فيها المكائن والمعدات (الاسدي ، 2018 : 37) .

في السنوات الاخيرة ازدادت عمليات الاستئجار على نطاق واسع ، وهي الآن تُعد الأسرع من بين أشكال الاستثمار الرأسمالي نموًا، فبدلاً من اقتراض المال لشراء الاصول الرأسمالية الضخمة ، تقوم الوحدات الاقتصادية باستأجارها ، وهذا ما تقوم به شركات الطيران والسكك الحديدية ، لأنها تقوم باستأجار معدات كثيرة ، وكذلك شركات البيع بالتجزئة تقوم باستأجار منافذ البيع والتوزيع :2013) . (Kiso et al, 1268 يعرف عقد الايجار وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 بأنه عقد ، أو جزء من عقد ، ينقل الحق في استخدام الأصل (الأصل الأساسي) من طرف لآخر لفترة من الوقت وبمقابل مادي (BONTAS, 2018:12).

تنقسم عقود الايجار إلى نوعين رئيسيين :

1 - عقود الايجار التشغيلية

هو عقد إيجار لا يتضمن شيئاً سوى استخدام المستأجر للأصل المؤجر مقابل إيجار متفق عليه لفترة محددة. عادة ما يكون هذا العقد لمدة أقل من العمر الإنتاجي

- للأصل المؤجر ، ولا يشمل حق المستأجر في شراء الأصل في نهاية العقد ، ولا يتحمل المستأجر عبء التأمين والصيانة و المسؤوليات الأخرى المتعلقة بالأصل ، يتميز هذا النوع من التأجير ببعض الخصائص التي تميزه عن غيره وأبرزها:
- أ - لا يجوز إهلاك رأس المال المستثمر من قبل المستأجر ، لأن فترة العقد لا تغطي سوى جزء محدود من العمر الاقتصادي للأصل.
- ب - يقدم المؤجر بعض الخدمات الخاصة مثل الصيانة ويتحمل مخاطر التقادم ، ومصاريف الصيانة والتأمين على الأصل.
- ج - يمكن إلغاء عقد الإيجار بعد إخطار المستأجر .
- د - تتم اتفاقية الإيجار لفترة أقصر من العمر الاقتصادي للأصل الذي سيتم تأجيله.
- (حسونة ، 2016 : 14) .

2 - عقود الإيجار التمويلية (الرأسمالية)

ويسمى أيضاً التأجير الرأسمالي أو التأجير الكامل ، ويمثل هذا النوع من التأجير مصدر تمويل للوحدة الاقتصادية المستأجرة ، إذ يمنح المستأجر القدرة على شراء الآلات في نهاية مدة العقد ، ولا يمكن إلغاؤه أو إنهاؤها إلا بموافقة أطراف العقد (المؤجر والمستأجر) ويمتد عقد الإيجار التمويلي لفترات زمنية تبعا لنوع الأصل المُستأجر ، ففي حالة المعدات ، تكون فترة العقد غالباً نصف العمر الإنتاجي على الأقل، أما في حالة المباني فإن مدة العقد (عشرون) سنة فأكثر (الساسي ، 2019 : 10) .

الجدول رقم (1) نقاط الاختلاف الجوهرية بين عقد الايجار التمويلي والتشغيلي

نقاط الاختلاف	عقد الايجار التمويلي	عقد الايجار التشغيلي
المعنى	هو عقد تجاري، يتيح فيه المؤجر للمستأجر استخدام أحد الأصول مقابل مدفوعات دورية و لفترة عادة ما تكون طويلة .	هو عقد تجاري يسمح فيه المؤجر للمستأجر بأستخدام الأصل مقابل مدفوعات دورية عادة ما تكون لفترة زمنية قصيرة.
الملكية	تتقل فيه ملكية الأصول إلى المستأجر.	تبقى ملكية الأصول مع المؤجر.
فترة العقد	طويل الامد	قصير الامد
الطبيعة	يطلق على عقد الإيجار التمويلي باتفاقية قرض.	يطلق على عقد الإيجار التشغيلي بأسم اتفاقية الإيجار.
صيانة الاصول	يقوم المستخدم (المستأجر) بالصيانة بالأصل وصيانتته.	يقوم المالك (المؤجر) بالصيانة بالأصل وصيانتته.

المصدر اعداد الباحث بالاستناد الى (Ranpises ,2020) .

ولغرض التركيز على عقود الايجار التمويلة سيتم في هذا المبحث بيان مفهوم الايجار التمويلي وتعريفه والالوجة القانونية والاقتصادية له اضافة إلى المزايا والعيوب

مفهوم الايجار التمويلي

أن عقد التأجير التمويلي يُعدُّ من العقود الحديثة التي ظهرت منتصف القرن الماضي ، وتم بدأ العمل به في الولايات المتحدة الامريكية اعتباراً من بداية الخمسينات وبعدها في بداية الستينات تم العمل به في اوربا وتحديدا في فرنسا ومن ثم إنتقل إلى باقي دول العالم ، عقد الايجار التمويلي هو احد الصور المبتكرة للتمويل ، إذ يُعدُّ نوع من التمويل العيني والذي يتيح للمستأجر تأسيس مشروعة أو الحصول على الاصول الرأسمالية عالية القيمة ، وكل ذلك بدون ان يتسنزف الموارد المالية المتاحة لديه ، فعملية شراء المعدات الجديدة تؤدي الى تجميد رأس المال وعليه ضياع الفرص باستخدام تلك الاموال باستثمارات أخرى ، والبديل الأفضل هو استخدام هذه الاموال بدفع جزء من بدل الايجار واستغلال الجزء الاخر في عمليات اخرى مثل شراء المواد الخام لغرض بدء عمليات الانتاج التي تدر عليه بالارباح (بلعاوي ، 2005 : 9) . وعرف (Li ، 2004 : 16) عقد الإيجار التمويلي "هو عقد إيجار يحول بشكل جوهري جميع المخاطر والمكافآت المترتبة على ملكية الأصل من المؤجر الى المستأجر ولا يحق للمستأجر إلغاء العقد " ، ويعد التأجير التمويلي أحد أصناف أعمال الوساطة المالية، وفيه لا يكون المؤجر منتجاً للأصل، وإنما تتلخص وظيفته في توفير التمويل اللازم لشراء الأصول من المنتج (المورد) لحسابه وبأسمه ثم يقوم بتأجيره إلى المستأجر، ويناسب هذا النوع من التأجير التمويلي الوحدات الاقتصادية المختلفة كإحدى صيغ الاستثمار (حسونة ، 2016 : 11) .

ولعقد الايجار التمويلي ثلاثة اطلاق هم :

1 - **المؤجر** : هو مؤسسة التأجير التمويلي التي تقبل تمويل العملية ، والتي تتميز بالملكية القانونية للأصل موضوع العقد تمارس هذه المؤسسة نشاطاً مالياً مخصصاً لأن المستأجر هو الذي يتحمل جميع الالتزامات الفنية المتعلقة بالأصل (بوزيد ، 2014 : 10) .

2 - **المستأجر** : هو الطرف الذي يسعى لحيازة واقتناء الأصول ، وهو الذي يتفاوض مع المورد حول التكلفة والمدة ، فالمستأجر هو الطرف الذي يختار الأصول ويحدد خصائصه حسب احتياجاته (احمد توفيق ، 2011 : 21) .

3 - **المورد** : وهو الجهة التي تسلم الأصل المطلوب من قبل المؤجر ، وفقاً للخصائص و المقاييس المتفق

عليها بينه و بين المستأجر ، اما بالنسبة للأصول المستأجرة فقد تكون أصولاً عقارية ، أصول منقولة معنوية أو مادية (بوزيد ، 2014 : 10) .
أما مزايا عقود الايجار التمويلية فهي كالآتي :

1 - فصل الحيازة عن الملكية

التأجير التمويلي يساعد الوحدات الاقتصادية بالحصول على تمويل كامل للأصل دون ان تتحمل الوحدة الاقتصادية تكاليف الشراء ، ونتيجة لذلك ظهرت فكرة فصل الملكية عن الإستخدام (بوزيد ، 2014 : 17) .

يرى الباحث أن إن المنفعة من الأصل تأتي نتيجة الاستخدام وليس الامتلاك عن طريق الشراء، أذ من الممكن ان يتم أستئجار اصل معين ولمدة محددة وأستخدامه في أنشطة الوحدة الاقتصادية وتحقيق الإيرادات بدلا من ان يتم امتلاكه بصورة كاملة عن طريق الشراء واستخدامه لفترة قصيرة وعدم الاستفادة منه مستقبلا

مما سوف ينتج عنه اعباء مالية على الوحدة الاقتصادية نتيجة لمصاريف الاندثار والصيانة المتعلقة بالاصل .

2 - وسيلة للتمويل

يعتبر التأجير التمويلي احد مصادر التمويل المهمة للوحدة الاقتصادية لغرض الحصول على الاصول .

إذ يرى الباحث ان التأجير التمويلي يعد فرصة كبيرة للوحدة الاقتصادية لغرض الحصول على اصولها والتوسع بأعمالها وتحقيق اهدافها ، إذ ان المؤجر هو المسؤول عن توفير التمويل اللازم للحصول على تلك الاصول دون ان تتحمل الوحدة الاقتصادية الكلف العالية الناتجة عن عمليات شراء الاصول ، وعليه بإمكان الوحدات الاقتصادية استخدام الاموال المتوفرة لديها لغرض تنفيذ اعمال اخرى .

3 - تمويل أقل كلفة

يمنح عقد الايجار التمويلي مزايا مالية كبيرة في ظل نظام الضرائب ، إذ يمكن للمؤجر لكونه مالك الاصل أن يُخفض قيمة الاصل (عن طريق احتساب اندثاره بدلا من المستأجر) مقابل الأرباح المحققة ، وعليه يحصل على ميزة ضريبية (وفر ضريبي) تعود بالنفع على الطرفين إذ يمكن أن يمرر بعضها إلى المستأجر في شكل مدفوعات إيجار مخفضة (Li , 2004 : 18) .

3 - خدمات الصيانة: يلقي عقد التأجير التمويلي كامل مسؤولية صيانة الأصل على المستأجر ، لكن في حال بقائها على المؤجر عند ذلك تؤخذ تكلفة الصيانة بالحسبان في تحديد قسط الإيجار ، و بذلك تبقى ميزة نقل عبء الصيانة ذات أهمية كبيرة ، خصوصا عندما يكون الأصل شديد التعقيد و يحتاج لخبرة فنية عالية.

5 - تفادي الإجراءات المعقدة لقرارات شراء الاصول

في بعض الاحيان قد يكون من السهل على المدير الحصول على الموافقة لإستئجار أصل معين ، وهو الامر الذي قد لا يحدث في حال طلب شراء الأصل ذاته و تتجلى أهمية ذلك في قرارات الإنفاق للوحدات الاقتصادية الحكومية (احمد توفيق ، 2011 : 30) .

اما مخاطر عقود التأجير التمويلية فهي كالآتي :

- 1- عدم وفاء المنتج أو مورد الاصل محل العقد بتسليم الأصل في الوقت المحدد ، وبالمواصفات الفنية المتفق عليها.
- 2 - إفلاس المؤجر أو الممول وعدم قدرته على الوفاء بالتزاماته المالية أمام المورد للأصل الرأسمالي.
- 3 - إفلاس المستأجر وعدم قدرته الوفاء بالتزاماته المالية تجاه المؤجر ، أو التأخر في دفع الاقساط الايجارية عن المدة المتفق عليها في العقد (رحمة الله وأخرون ، 2015 : 69).
- 4 - عدم حرص المستأجر على صيانة الأصول والتأمين عليها أوعدم إصلاحه، خاصة في حالة عدم امتلاكه كوادر فنية ذات كفاءة تشغيلية عالية .
- 5 - المخاطر الاقتصادية العامة كتقلب أسعار صرف العملات المتفق على التعامل بها بين الطرفين ، ومخاطر المعاملات الضريبية ، وعدم توفر اعفاءات ضريبية وجمركية مشجعة لتدفق الأصول الرأسمالية، بالاضافة الى الازمات المالية.
- 6 - عدم تنفيذ بنود العقد وأحكامه ، وعدم الالتزام بالتحكيم أثناء الخلافات والمنازعات ، خاصة في حالة ضعف القوانين التشريعية في البلدان النامية (حسونة ، 2016 : 18) .

1 - 2 عقود الايجار التمويلية وفقا لمعيار الابلاغ الدولي IFRS16

اصدر مجلس المعايير المحاسبية الدولية international Accounting Standards Board (IASB) عدة معايير محاسبية دولية ، وفي هذا المجال فأن المعيار الذي يعنى بالمعالجة المحاسبية لعقود الايجار هو المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS16 (عقود الايجار) .

اولا : نبذة عن المعيار الدولي IFRS16

صدرت المعايير الدولية للتقارير المالية في 1 حزيران 2016، واصبحت سارية المفعول اعتبارا من 1 حزيران 2019 ، وسيحل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 الخاص بعقود الايجار محل المعيار المحاسبي الدولي رقم 17. أذ سيكون للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 أنعكاس كبير على الوحدات الاقتصادية التي أعتمدت على التمويل من خارج الميزانية العمومية في شكل عقود إيجار تشغيلية خاصة في قطاعات النقل والتجزئة والاتصالات والطاقة

(1 : 2020 , Heinola). والهدف من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 هو الإبلاغ عن المعلومات الآتية :

(أ) تمثيل معاملات الإيجار بأمانة .

(ب) توفير أساسٍ لمستخدمي البيانات المالية لتقييم المبلغ والتوقيت و التأكد من التدفقات النقدية الناتجة عن عقود الإيجار .

لتحقيق هذا الهدف ، يجب على المستأجر الاعتراف بالموجودات والمطلوبات الناشئة عن عقد الإيجار، يقدم المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 نموذجا محاسبيا واحداً للمستأجر ويتطلب من المستأجر الاعتراف بالموجودات والمطلوبات لجميع عقود الإيجار التي تزيد مدتها عن (اثني عشر) شهرا ، ما لم يكن الأصل

الأساسي منخفض القيمة، ويتعين على المستأجر الاعتراف بحق استخدام الأصل الذي يمثل حقه في استخدام الأصل المؤجر الأساسي والتزام الإيجار الذي يمثل التزامه بسداد مدفوعات الإيجار (Lloyd et al , 2017).

اما نطاق معيار التقرير الدولي IFRS16 (9 : 2016 , IASB)

1 - يطبق هذا المعيار على جميع عقود الإيجار ، بما في ذلك عقود إيجار اصول حق الاستخدام في عقد إيجار من الباطن ، باستثناء الآتي :

(أ) عقود الإيجار للتقريب عن المعادن والنفط والغاز الطبيعي والموارد غير المتجددة المماثلة أو استخدامها .

(ب) عقود إيجار الأصول الحيوية في نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم 41 (الزراعة) التي يحتفظ بها المستأجر .

(ج) ترتيبات امتياز الخدمة.

(د) تراخيص الملكية الفكرية الممنوحة من قبل المؤجر في نطاق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 15 الإيرادات من العقود مع العملاء .

(هـ) الحقوق التي يحتفظ بها المستأجر بموجب اتفاقيات الترخيص في نطاق معيار المحاسبة الدولي 38 الأصول غير الملموسة لعناصر مثل ، الأفلام وتسجيلات الفيديو والمسرحيات والمخطوطات وبراءات الاختراع وحقوق النشر .

2 - يجوز للمستأجر ، ولكن ليس مطلوباً منه ، تطبيق هذا المعيار على عقود إيجار الأصول غير الملموسة بخلاف تلك الموضحة في الفقرة اعلاه .

ثانيا : التعريفات والمصطلحات الواردة في المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS16

1 - عقد الإيجار

"عقد ، أو جزء من عقد ، ينقل الحق في استخدام أصل (الأصل الأساسي) لفترة زمنية مقابل عوض نقدي " (6 : Chetan Hans et al , 2018) .

2 - حق استخدام الاصل

يمثل حق المستأجر لاستخدام الأصل المؤجر خلال مدة العقد، و يتم حسابه على النحو الآتي: القيمة الحالية لالتزام عقد الإيجار ، بالإضافة إلى أي مدفوعات إيجار يتم دفعها للمؤجر في أو قبل تاريخ بدء الإيجار ، يضاف إليها أي تكاليف أولية مباشرة يتحملها المستأجر ، مطروحا" منها أي حوافز إيجار مستلمة (2 : 2020, Heinola) .

3 - عقد التأجير التمويلي

هو العقد الذي بموجبه تنتقل الملكية إلى المستأجر أو يستهلك جزء كبير من الأصل الأساسي على مدى فترة الإيجار، بحيث ينتقل جزء كبير من مخاطر ومنافع الاصل محل العقد الى المستأجر .

4 - عقد التأجير التشغيلي

هو العقد الذي بموجبه يحصل المستأجر على الحق في استخدام الأصول الأساسية ولكن ليس ملكية الأصول نفسها ، اي لا تنتقل مخاطر ومنافع الاصل إلى المستأجر (1249 : 2016, Kieso et al) .

5 - بدء عقد التأجير هو التاريخ الذي تبدأ بموجبه اتفاقية عقد التأجير أو التزام كلا الطرفين المؤجر و المستأجر بأحكام العقد الرئيسية .

6 - سعر الفائدة التفاضلي على الاقتراض للمستأجر

هو سعر الفائدة الذي يتحمله المستأجر خلال عقود التأجير المشابهه ، اما إذا كان من غير الممكن تحديده ، عند ذلك فهو السعر الذي كان سيتحمله المستأجر

لاقتراض الأموال اللازمة لشراء الأصل عند بدء عقد الإيجار وعلى مدى فترة مماثلة لفترة عقد الإيجار و ضمانات مماثلة (الساسي ، 2019 : 14) .

1 - 3 طريقة القياس

اولا : القياس الاول

يتم قياس التزام عقد الإيجار وأصل حق الاستخدام على النحو الآتي في تاريخ بدء عقد الإيجار:

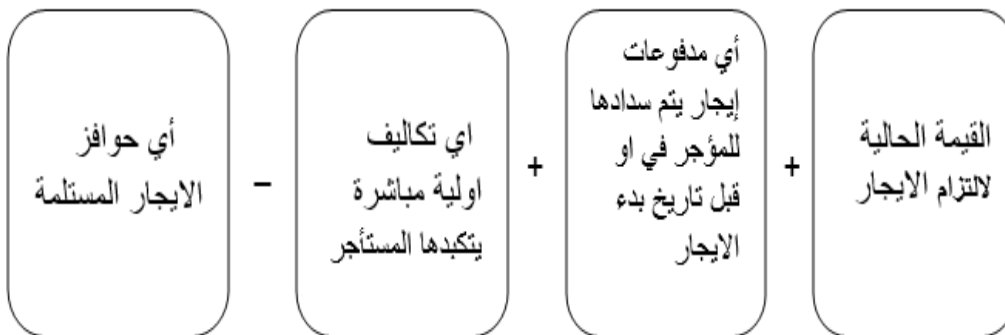
أ - التزامات الإيجار

إن التزام عقد الإيجار هو في الواقع جميع المدفوعات التي لم يتم دفعها في تاريخ بدء الإيجار مخفضة إلى القيمة الحالية وذلك بأستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار (أو معدل الاقتراض إذا لم يكن بالإمكان تحديد معدل الفائدة الضمني) ، وقد تشمل هذه المدفوعات مدفوعات ثابتة ومدفوعات متغيرة ، المدفوعات بموجب ضمانات القيمة المتبقية ، وسعر الشراء في حالة ممارسة خيار الشراء ، وما إلى ذلك (IFRS16 , 2016: 63) .

ب - حق استخدام الأصل

يتم احتسابه على النحو الآتي المبين في الشكل ادناه :

طريقة حساب حق استخدام الأصل المستأجر



المصدر من اعداد الباحث بالاستناد الى (Heinola , 2020)

ثانيا : القياس اللاحق (64 : 2016 , IFRS16)

بعد تاريخ البدء لعقد الإيجار ، يحتاج المستأجر إلى الاهتمام بالعنصرين المشار إليهما في الفقرة أولا :

1. حق استخدام الأصل : يحتاج المستأجر إلى قياس حق استخدام الأصل باستخدام نموذج تكلفة بموجب معيار المحاسبة الدولي IAS16 (الممتلكات والمنشآت والمعدات) ، يعني في الأساس إندثار الأصل على مدى فترة الإيجار وبذلك يكون الآتي :

أ - صافي الدخل مخفض بمقدار إقساط الاندثار .

ب - حق استخدام الأصل في جانب الأصول لقائمة الميزانية ، ويكون مخفض بمقدار مخصص الاندثار المتراكم لحق استخدام الأصل .

ومع ذلك ، يمكن للمستأجر أن يطبق أيضا معيار المحاسبة الدولي رقم 40 (الاستثمار العقاري) "إذا كان الأصل حق الاستخدام هو عقار استثماري ويتم تطبيق نموذج القيمة العادلة" ، أو باستخدام نموذج إعادة التقييم بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 16 (إذا كان حق الاستخدام يتعلق بأصل من فئة معدات الحماية الشخصية التي يتم احتسابها بواسطة نموذج إعادة التقييم).

2. التزام الإيجار : يحتاج المستأجر إلى الاعتراف بفائدة على التزام الإيجار وبذلك يكون الآتي :

أ - صافي الدخل مُخفض بمقدار مصروفات الفائدة على التزام الإيجار

ب - التزامات الإيجار في جانب الخصوم لقائمة الميزانية مُخفضة بقيمة مدفوعات الإيجار

ج - دفعات التزام الإيجار

د - فائدة التزام الإيجار

إذا كان هناك تغيير في مدة الإيجار أو مدفوعات الإيجار أو معدل الخصم أو أي شيء آخر ، فيجب إعادة قياس إلتزام الإيجار ليعكس جميع التغييرات .

1 - 4 انعكاس المعيار الدولي للإيجار IFRS16 على البيانات المالية للمستأجر

اولا : الانعكاسات على قائمة الميزانية

سيكون الانعكاس على الميزانية العمومية ذا شقين هما : الاعتراف بحق إستخدام الأصل ، والتزام الإيجار، نتيجة لذلك ستظهر الشركات التي كان لديها في السابق عقود إيجار كبيرة خارج الميزانية العمومية ستظهر أصولاً أعلى ومطلوبات أعلى وقيمة دفترية أقل لحقوق الملكية مقارنةً بمعيار المحاسبة الدولي IAS17 ، ستكون القيمة الدفترية لحقوق الملكية في البداية أقل نظراً لحقيقة أنه بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS16 ، فإن المصروفات (الاندثار + الفوائد) يتم تحميلها مسبقاً مقارنة بمعيار المحاسبة الدولي IAS17 إذ ظلت مصاريف الإيجار كما هي طوال فترة الإيجا (3 : 2020 , Heinola). وسيتم بيان انعكاس IFRS16 على كل من الأصول والخصوم وحقوق الملكية وكالاتي :

1 - انعكاسه على الأصول والخصوم

يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 من الوحدة الاقتصادية تقديم تقرير عن الأصول المستأجرة في الميزانية العمومية ومطلوبات الإيجار لجميع عقود الإيجار (بخلاف عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار الأصول منخفضة القيمة)، اما بالنسبة للوحدات الاقتصادية التي لديها عقود إيجار كبيرة خارج الميزانية العمومية ، يتوقع مجلس معايير المحاسبة الدولية أن يكون للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 انعكاس كبير ومهم وهو في زيادة أصول المستأجرة ومطلوبات

الإيجار، إذ إن الأصل المستأجر المعترف به حديثاً (حق استخدام الأصل) كان يعامل على أنه أصل غير مالي متداول ، والتزام الإيجار هو جزء من المطلوبات المالية المتداولة وغير المتداولة اعتماداً على توقيت مدفوعات الإيجار (42: 2016 IFRS، .

2 - انعكاسه على حقوق الملكية

وفقاً للمعيار الدولي IFRS16 سيكون هناك انخفاض في حقوق الملكية مقارنة بمعيار المحاسبة الدولي IAS17، في حالتَي الإيجار الفردي ومحفظة الإيجار كليهما (Stancheva ،Velinova,2019:51) . ويتوقع مجلس معايير المحاسبة الدولية أن يؤثر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS16 على حقوق الملكية ، بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 على عقد الإيجار ، فإن القيمة الدفترية للأصل المستأجر ستخضع عادةً بسرعة أكبر من القيمة الدفترية لالتزام الإيجار، وهذا لأنه في كل فترة من فترات الإيجار عادة ما يتم استهلاك أصل الإيجار على أساس القسط الثابت ، أما بالنسبة للالتزامات الإيجار فتكون (أ) مخفضة بمقدار دفعات الإيجار المدفوعة.

(ب) الفائدة المضافة تقل على مدى فترة الإيجار .

وعليه ، على الرغم من أن مبالغ الأصل المستأجر والتزامات الإيجار هي نفسها في بداية ونهاية عقد الإيجار ، فإن مبلغ الأصل سيكون عادة أقل من مبلغ الالتزام طوال فترة الإيجار، نظراً لأن هذا التأثير متوقع لكل عقد إيجار فردي ، فمن المتوقع أيضاً عند النظر في "تأثير المحفظة" للوحدة الاقتصادية التي تمتلك مزيجاً من عقود الإيجار بشروط إيجار مختلفة ، ووفقاً لذلك و بافتراض أن جميع العوامل الأخرى التي قد تؤثر على حقوق الملكية ثابتة بالنسبة للوحدة الاقتصادية التي لديها عقود إيجار

مادية خارج الميزانية العمومية ، فإن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS16 سيخفض عادةً حقوق المساهمين المبلغ عنها مقارنةً بمعيار المحاسبة الدولي IAS17 (IFRS,2016: 42).

ثانيا : الانعكاسات على بيان الدخل

وفقا لمعيار المحاسبة الدولي IAS17 ، تعد المصاريف المتعلقة بعقود الإيجار التشغيلية جزءًا من مصاريف التشغيل ، أذ بخلاف ذلك يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS16 من الوحدة الاقتصادية الاعتراف بالحصص على مطلوبات الإيجار كجزء من المصاريف المالية ، والاندثار ضمن بند مشابه للبند الذي يعرض فيه اندثار الممتلكات والآلات والمعدات، من الواضح أن الزيادة في مصروفات الفائدة وتكاليف الإندثار سيزيد الربح قبل الفوائد والضرائب (EBIT) عند تطبيق المعيار الجديد، يتعلق السبب بمصاريف الفائدة وحيث يتم الإبلاغ عن المصاريف بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS16 ضمن مصاريف التمويل وليس ضمن مصاريف التشغيل ، وستكون الأرباح قبل احتساب الفوائد والضرائب والاندثار وإطفاء الدين أعلى بشكل ملحوظ من المعيار المحاسبي الدولي IAS17، وذلك لأنه لن تكون هناك زيادة في الأرباح قبل الفوائد والضرائب فقط ، ولكن أيضًا في تكاليف الإندثار ، سيكون هذا التأثير كبيرًا وأكثر وضوحًا في الوحدات الاقتصادية التي لديها عقود إيجار تشغيلية كبيرة ، حيث ستكون كلا من EBIT و EBITDA أعلى عند تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS16 (Veverková، 2019 : 1372).

1 - الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاندثار وإطفاء الدين (EBITDA)

عند تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 ، ستكون الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاندثار وإطفاء الدين أعلى بشكل ملحوظ مقارنة بمعيار المحاسبة الدولي 17 للشركات التي لديها عقود إيجار جوهرية خارج الميزانية العمومية ويرجع ذلك إلى أن تطبيق (EBITDA) الذي يطبقه المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 لا يتضمن المصاريف المتعلقة بعقود الإيجار ، في حين أن الأرباح قبل خصم الفوائد والضرائب والاندثار وإطفاء الدين التي تطبق معيار المحاسبة الدولي 17 تضمنت كامل المصروفات المتعلقة بعقود الإيجار خارج الميزانية العمومية ، تعتبر الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاندثار وإطفاء الدين (EBITDA) هي مقياس ربح يستخدمه المستثمرون والمحللون غالباً في تقييم الرافعة المالية (IFRS,2016: 44).

2 - الربح قبل الفوائد والضرائب (EBIT)

ستزيد أيضاً مقاييس الربح قبل الفوائد والضرائب ، مثل الأرباح قبل الفوائد والضرائب أو الربح التشغيلي عند تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 ، وذلك لأن تلك التدابير التي تطبق ضمن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 تستبعد الفائدة على التزامات الإيجار في حين أنها ، عند تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 17 تضمنت كامل المصروفات المتعلقة بالإيجار خارج الميزانية العمومية ، ويدرك مجلس معايير المحاسبة الدولية أنه عند تقييم الأداء التشغيلي أو تحديد قيمة الوحدة الاقتصادية ، غالباً ما يستخدم المحللون والمستثمرون مقاييس الربح قبل الفوائد والضرائب في تحليلاتهم ، وذلك لأنهم عادة ما يرغبون في تقييم أداء الشركة بغض النظر عن ملكيتها أو هيكلها التمويلي ، وقد لاحظ المجلس الدولي لمعايير المحاسبة أنه بالنسبة لبعض قطاعات الصناعة ،

مثل الرعاية الصحية إن الزيادة في هامش الربح فيها ليست كبيرة ، وعليه فأن قطاعات الصناعة تستخدم كميات كبيرة من عقود الإيجار خارج الميزانية العمومية ، اما شركات الطيران وتجار التجزئة والسفر والترفيه ، فمن المتوقع أن تكون الزيادة في هامش الربح لديهم كبيرة (44: IFRS,2016) .

يرى الباحث أن السبب في لجوء شركات القطاعات الصناعية التي يكون هامش الربح لديها صغيرا او متوسطا الى عمليات التأجير خارج الميزانية العمومية ، حتى لاتضطر الى الاعتراف بالعقود المستأجرة كاصول في قائمة الميزانية مما سيترتب عليها ضرورة الاعتراف بمصاريف الفائدة ودفعات الإيجار والاندثارات المتعلقة بتلك الاصول في كشف الدخل مما سوف يسهم بخفض هامش الربح بنسبة كبيرة .

ثالثا : الانعكاس على قائمة الأرباح والخسائر

يؤثر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS16 على أرباح وخسائر المستأجر إذ سبق لهم تصنيف عقود الإيجار كعقود إيجار تشغيلي ، سيتم الآن الاعتراف بمصروفات الإيجار المعترف بها بموجب معيار المحاسبة الدولية IAS17 على أنها استهلاك لأصل حق الاستخدام ليتم الاعتراف بها في الميزانية العمومية بالإضافة إلى مصروفات الفوائد ، ونتيجة لتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS16 ، ستصبح نفقات التشغيل أقل ، وستكون مصروفات الفائدة أعلى ، وستكون الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإندثار والاستهلاك أعلى (3 :2020, Heinola) .

رابعا : الانعكاس على قائمة التدفقات النقدية

نظر مجلس معايير المحاسبة الدولية في تأثير المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS16 على بيان التدفق النقدي للوحدة الاقتصادية بأنه لا تسبب التغييرات في متطلبات المحاسبة فرقاً في مقدار النقد المحول بين أطراف عقد الإيجار، وعليه لا يتوقع مجلس معايير المحاسبة الدولية أن يكون للمعيار الدولي للتقارير المالية IFRS16 أي تأثير على إجمالي مبالغ التدفقات النقدية المفصح عنها. ومع ذلك ، من المتوقع أن يكون للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 تأثير على طريقة عرض التدفقات النقدية المتعلقة بعقود الإيجار السابقة خارج الميزانية العمومية ، ولغرض الاحتفاظ بالعلاقة بين الميزانية العمومية وبيان الدخل وبيان التدفق النقدي ، يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 من الوحدة الاقتصادية تصنيف المدفوعات النقدية كالآتي :

- 1 - يصنف الجزء الرئيسي من التزامات الإيجار ضمن الأنشطة التمويلية.
- 2 - يصنف جزء الفائدة من التزامات الإيجار وفقاً للمتطلبات المتعلقة بالفوائد الأخرى المدفوعة، وهذا يتفق مع متطلبات المعيار المحاسبي الدولي 7 بيان التدفقات النقدية (IFRS 2016:50) من المتوقع أن يزداد النقد من الأنشطة التشغيلية بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS16 إذ لن يتم إدراج التدفقات النقدية الخارجة المتعلقة بعقود الإيجار التشغيلي ضمن النقد من الأنشطة التشغيلية، الزيادة في النقد من الأنشطة التشغيلية سيقابلها انخفاض في النقد من الأنشطة التمويلية كتدفقات نقدية خارجة (3 : Heinola, 2020).

خامساً : الانعكاس على الملاحظات (IFRS,2016: 51)

نظر مجلس معايير المحاسبة الدولية في تأثير المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 على ملاحظات الشركة للبيانات المالية وكالاتي :

1 - الإفصاح عن أصول الإيجار والمصروفات

يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS16 أن تقدم الوحدة الاقتصادية تفصيلاً للمصروفات المتعلقة بعقود الإيجار في الملاحظات على البيانات المالية بخلاف معيار المحاسبة الدولي IAS17 ، يتعين على الوحدة الاقتصادية أيضاً تقديم معلومات حول أصول الإيجار حسب فئة الأصول المؤجرة ، والمبلغ الإجمالي للتدفقات النقدية الخارجة من الإيجار ، هذه المعلومات مطلوبة لتقديم صورة أكثر وضوحاً عن أنشطة التأجير للوحدة الاقتصادية .

2 - إفصاحات إضافية

بالنسبة لعقود الإيجار التي تحتوي على ميزات معقدة على سبيل المثال (مدفوعات الإيجار المتغيرة وخيارات التمديد وضمانات القيمة المتبقية) يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS16 من الوحدة الاقتصادية الإفصاح عن معلومات جوهرية خاصة بالوحدة الاقتصادية لم يتم تناولها في أي مكان آخر في البيانات المالية إن وجدت من المتوقع أن تختلف هذه المعلومات بين الوحدات الاقتصادية ، على عكس معيار المحاسبة الدولي IAS17 ، لا يتضمن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 قائمة بالإفصاحات النوعية الإلزامية ولكنه يحدد الأهداف ويتطلب من الوحدات الاقتصادية أن تحدد المعلومات التي من شأنها تحقيق تلك الأهداف، وذلك لأن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 يهدف إلى تحسين جودة الإفصاحات عن عقود الإيجار من خلال التركيز على المعلومات

الأكثر فائدة لمستخدمي البيانات المالية، مثلاً يتوقع مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) أن تفصح الوحدة الاقتصادية عن معلومات حول الاتي :

أ - طبيعة أنشطة التأجير

ب - معلومات حول التأثيرات الهامة لخيارات التمديد والإنهاء ، أو مدفوعات الإيجار المتغيرة ، إذا كانت هذه المعلومات ستساعد مستخدمي البيانات المالية على تقييم إنعكاس عقود الإيجار على المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للوحدة الاقتصادية .

سادساً : الانعكاسات على المؤشرات المالية الرئيسية (IFRS,2016: 52)

نظر مجلس معايير المحاسبة الدولية أيضاً في الانعكاس الذي قد يحدثه المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 على المقاييس المالية للوحدة الاقتصادية ، بما في ذلك نسب المؤشرات المالية الرئيسية. بالنسبة لعقود الإيجار المصنفة سابقاً كعقود إيجار تمويلي ، لن يكون هناك تغيير جوهري في المقاييس المالية الرئيسية المستمدة من البيانات المالية للوحدة الاقتصادية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، لكن في المقابل بالنسبة لعقود الإيجار المصنفة سابقاً كعقود إيجار تشغيلي ، فإن مجلس معايير المحاسبة الدولية يتوقع حدوث تغييرات كبيرة في بعض المقاييس والمؤشرات المالية إذا كانت تلك المقاييس والمؤشرات تستند إلى المبالغ المعترف بها في البيانات المالية للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ، ويمكن إيجاز التغيرات المتوقعة في الجدول الاتي :

الجدول رقم (2) التغيرات الناتجة عن تطبيق المعيار IFRS16 وانعكاسه على

النسب المالية الرئيسية

ت	التغيير	الانعكاس
1	الاعتراف بأصل لم يتم الاعتراف به من قبل	قاعدة أصول أعلى ، مما سينعكس على النسب مثل معدل دوران الأصول.
2	الاعتراف بالتزام لم يتم الاعتراف به من قبل	الالتزامات المالية المرتفعة ، والتي ستعكس على الرافعة المالية
3	الاعتراف بالاندثار والفائدة بدلاً من مصاريف عقد الإيجار التشغيلي	ربح تشغيلي أعلى (لأن الفائدة عادة ما تستبعد من مصاريف التشغيل). وبالمثل ، فإن مقياس الربح التي تستبعد الفائدة والاندثار ولكنها تشمل مصروفات الإيجار التشغيلي ، مثل EBITDA ، ستكون أعلى مما كانت عليه عند تطبيق معيار المحاسبة الدولي 17.

المصدر اعداد الباحث بالاستناد الى (IFRS,2016) .

2 - 1 مفهوم واهمية تقييم الاداء المالي

إن الهدف الاساسي من تقييم الأداء المالي في الوحدات الاقتصادية هو تحديد الانحرافات ونقاط الضعف في أداء تلك الوحدات وإيجاد واقتراح الحلول المناسبة له .

اولا : تقييم الاداء المالي

لغرض التوصل الى تعريف تقييم الاداء المالي

يرى الباحث انه من الضروري اولا التطرق الى تعريف الاداء بصورة عامة ومن ثم الاداء المالي بصورة خاصة وصولا الى تعريف عملية تقييم الاداء المالي وكالاتي :

1 - الاداء

" قدرة الوحدة الاقتصادية على استخدام مواردها بكفاءة وإنتاج مخرجات مناسبة لاهدافها ومناسبة لمستخدميها " (Ranjbar et al ,2017). وترى (جبار ، 2020 ، 3) ان الاداء هو انعكاس لكيفية استخدام الوحدة الاقتصادية لمواردها المالية والبشرية وأستغلالها في تحقيق أهدافها .

2 - الاداء المالي

عرف مجموعة من الباحثين الاداء المالي على أنه :

أ - هو قدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق أهدافها المالية بأقل التكاليف الممكنة (حجاج ، 2014 : 3).

ب - هو تعبير عن تعظيم نتائج الوحدة الاقتصادية وذلك من خلال تحسين المردود المالي ، ويتحقق ذلك بتتظيم الايرادات وخفض التكاليف ومحاولة جعلها بصورة مستمرة لاجل تحقيق التراكم في الثروة والاستقرار على مستوى الاداء المالي (جغام ، بوقرة ، 2018 : 13) .

يرى الباحث من خلال التعريفات السابقة ان الاداء المالي ، هو قدرة الوحدة الاقتصادية على زيادة إيراداتها وتخفيض تكاليفها لكي تتمكن من تسديد كافة الالتزامات المالية المترتبة ، وعليه تكون الوحدة الاقتصادية قد استطاعت الوصول إلى اهدافها المالية ، ولغرض تحقيق الوحدة الاقتصادية لاهدافها المالية المنشودة ينبغي أن تركز على العوامل التالية في أدائها المالي :

أ - الإنتاجية : وتعني استخدام موارد الوحدة الاقتصادية بكفاءة لإنشاء قيمة إضافية لها .

ب - المقدرة التنافسية: وتتمثل بقدرة الوحدة الاقتصادية على جذب المستثمرين لأطول مدة من الزمن.

ج - الجودة الكلية : وتتمثل بقيام الوحدة الاقتصادية باجراء تحسينات مستمرة وفقا للمتطلبات المتغيرة للعملاء (Almagtome, & Abbas , 2020 : 6780) .

3- تقييم الاداء المالي

يذهب عدد من الباحثين إلى تعريف تقييم الاداء المالي :

أ - هو اصدار حكم على النتيجة المالية للوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة من خلال استخدام مقاييس ومؤشرات مالية معينة (بلغاني ، 2017: 3) .

ب - وصف لقدرة الوحدة الاقتصادية على تقدير الاستثمارات الواردة في أنشطة اعمالها، مما سيساهم بطبيعة الحال في التحسن الذاتي المستمر وتحقيق الأهداف (Malichová ، 2015: 238) . هنالك جدل بين بعض المؤلفين بأن الأداء المالي هو إنعكاس للنتائج التي حققتها أنشطة الوحدة الاقتصادية ، والبعض الآخر يرى بأنه نتيجة لاستخدام موارد الوحدة الاقتصادية بالطريقة المثلى ، لذلك تظهر اهمية تقييم الاداء المالي بالنسبة لمدراء الوحدات الاقتصادية، إذ يساعد تقييم

الأداء المالي في فحص سلوك الوحدة الاقتصادية والتأكد من صحة النهج الذي تتبعه لاجل الاستمرار والنمو والبقاء في المنافسة، اما بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية ، فيساعدهم تقييم الأداء المالي في تحديد مواضع نقاط القوة والضعف في الوحدة الاقتصادية والاستفادة من معلومات الأداء المالي لاتخاذ القرارات المناسبة (Almagtome, & Abbas, 2020: 6780).

4 - أهمية تقييم الاداء المالي

هنالك عدة فوائد لعملية تقييم الاداء المالي :

أ - تساعد في مراقبة نشاط الوحدة الاقتصادية ، كذلك طبيعة الظروف المالية والاقتصادية المحيطة بها (جبار ، 2020 ، 4).

ب - تساهم في فهم و تحليل ومقارنة المعلومات المالية ، وعليه تساعد المديرين ومستخدمي القوائم المالية على اتخاذ القرارات المناسبة حول حالة الوحدة الاقتصادية

ج - تساعد عملية تقييم الاداء المالي على توفير درجة عالية من الشفافية ، أي تقدم صورة واضحة وحقيقية لأحداث الوحدة الاقتصادية المالية .

د - تساهم عملية تقييم الاداء المالي في توفير المساءلة الفعالة ، أي ضمان تنفيذ المهام بالكيفية التي تضمن نجاح الوحدة الاقتصادية و يتحقق ذلك من خلال تقديم التقارير الدورية عن نتائج عمليات الوحدة الاقتصادية (Almagtome, & Abbas, 2020: 6780).

ثانيا : مراحل قياس وتقييم الاداء المالي للوحدات الاقتصادية

يمكن تصنيف وتقسيم عمليات القياس وتقييم الاداء المالي للوحدات الاقتصادية بثلاث مراحل أو خطوات بغض النظر عن نشاط الوحدات الاقتصادية ، وهي كالآتي : (et Al Shobaki al, 2018 : 112)

1 - وضع المعايير

المعايير هي أنماط أو مستويات اداء معينة التي يجب تحقيقها من خلال التنفيذ ، وتُعد معايير قياس وتقييم الأداء وخطة العمل الأساس في عمليات السيطرة على الاداء المالي ، لذلك تُعد أهداف الخطة المرسومة معايير أداء مرغوبة ويجب تحقيقها

2 - قياس وتقييم الأداء

قياس الأداء هو مؤشر الاعتراف بمستوى الأداء وفقا للمعايير التي تم تحديدها ، في الممارسة العملية وفي كثير من الحالات ثبت أن هناك انحرافات مسموح بها وهناك انحرافات غير مسموح بها ويجب دراستها وتحديد الأسباب ومحاولة ايجاد الحلول لها ، ان عملية القياس وتقييم خطوات الاداء المالي في الوحدة الاقتصادية قد يكون معقدا في بعض الاحيان لكن يتم تسهيل تعقيد هذه العملية من خلال عرض وفهم المعايير ، فكلما زاد عرض المعايير ستكون عمليات القياس أسهل وأسرع وأكثر وضوحا. ان وجود نظام معلومات واتصال داخل الوحدة الاقتصادية من شأنه تبسيط عملية تقييم الاداء المالي وجعلها اكثر سرعة الى حد كبير ، إذ يساعد نظام المعلومات والاتصال على السهولة والسرعة في جمع المعلومات حول الأنشطة المنفذة و المقارنة مع المعايير المحددة ، وتتم عملية تقييم الاداء من خلال تطبيق الخطوات الآتية : (Al Shobaki et al , 2018 : 112).

أ - الحصول على القوائم المالية السنوية المتعلقة بأنشطة الوحدة الاقتصادية خلال السنة .

ب - إعتداد مقاييس مختلفة لتقييم الأداء المالي مثل نسب السيولة المالية والربحية ونسب النشاط وتتم بعد إعداد أو اختيار النسب المالية التي يتم استخدامها في عملية تقييم الأداء المالي للوحدة الاقتصادية .

ج - تحليل وتقييم النسب، إذ انه بعد استخراج النتائج سوف تتضح الفروقات والانحرافات ومواقع الضعف في الأداء المالي الفعلي للوحدة الاقتصادية من خلال مقارنته بما كان مخطط مسبقا .

3 - وضع التوصيات وتصحيح الانحرافات

الهدف من أي نظام في أي وحدة اقتصادية هو التأكد من مطابقة الأداء الفعلي للأداء المخطط له واتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح الانحرافات والفروقات الناتجة والتي أظهرتها عملية القياس والتقييم للأداء المالي ، إذ يتم وضع التوصيات المناسبة بالاعتماد على نتائج عملية تقييم الأداء المالي من خلال النسب والمؤشرات المالية ، وذلك بعد معرفة أسباب هذه الانحرافات والفروقات ومدى أثرها على الوحدة الاقتصادية لغرض التعامل معها ومعالجتها بالطريقة المناسبة (: 2018 , et al 112 Al Shobaki) .

ثالثا : مؤشرات الاداء المالي

تُعد النسب المالية احدى اهم ادوات التحليل المالي و الاكثر استخداما" ، ويتم استخدام هذه النسب لتحديد العلاقة بين بنود القوائم المالية لغرض التوصل الى دلالة ذات معنى يتمكن المحلل المالي من تفسيرها ، ويمكن تقسيم هذه المؤشرات إلى الاقسام الرئيسية الآتية :

1 - نسب السيولة المالية

2 - نسب النشاط (معدلات الدوران)

3 - نسب الربحية

4 - نسب الاستثمار (نسب السوق)

5 - نسب المديونية

هذه المؤشرات او النسب الرئيسية تتضمن نسب فرعية و التي تعتبر حاسمة بالنسبة لتقييم الأداء المالي وخاصة في قطاع الصناعات التحويلي ، وفي ما يلي تفسير للنسب الفرعية لكل معيار او مؤشر رئيسي .

1 - نسب السيولة المالية

تشير نسب السيولة المالية إلى قدرة الوحدة الاقتصادية على تلبية الالتزامات المالية القصيرة الأجل ، و تعد السيولة المالية عنصر مهم بالنسبة للوحدة الاقتصادية تجنبها التخلف عن التزاماتها المالية، وعليه تجنب تجربة الضائقة المالية ، والحفاظ على موقف النقود، وجمع المستحقات بشكل عام، فإن نسب السيولة المرتفعة تعني أن الوحدة الاقتصادية لديها هامش امان جيد ، والقدرة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل (Abdi, 2010:29) . وتشمل نسب السيولة المالية النسب الآتية :

أ - نسبة التداول

تعتبر هذه النسبة مقياس لمقدرة الوحدة الاقتصادية على سداد التزاماتها قصيرة الاجل من اصولها المتداولة ، وتعد الزيادة في نسبة التداول مؤشر إيجابي على قدرة الوحدة الاقتصادية على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الاجل ، ويمكن حسابها عن طريق قسمة مجموع الاصول المتداولة على مجموع الالتزامات المتداولة (Alrafadi, 2011: 619) .

نسبة التداول = الاصول المتداولة

الالتزامات المتداولة

ب - نسبة التداول السريعة

تقيس هذه النسبة قدرة الوحدة الاقتصادية على سداد التزاماتها قصيرة الاجل من خلال اصولها المتداولة التي تمتاز بسرعة التحول الى نقدية ، إذ تستبعد المخزون الذي يُعد تحوله الى نقدية بطيئاً نسبياً" كذلك تستبعد المصروفات المدفوعة مقدماً وتبرز اهمية هذه النسبية لانها تقيس مقدرة الوحدة الاقتصادية على سداد التزاماتها قصيرة الاجل دون اللجوء إلى بيع المخزون ، وتحسب بالشكل الاتي : (Öztürk, 2016:149 Serçemeli)

$$\text{نسبة التداول السريعة} = \frac{\text{الاصول المتداولة} - (\text{المخزون} + \text{مصروف مدفوع مقدما})}{\text{الالتزامات المتداولة}}$$

ج - صافي رأس المال العامل

يمثل رأس المال العامل الفائض الناتج بعد خصم اجمالي الالتزامات المتداولة من اجمالي الاصول المتداولة اي أن : (Abdi, 2010:30)

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الاصول المتداولة} - \text{الالتزامات المتداولة}$$

ويرى الباحث ان مؤشر رأس المال العامل يعد من اهم المؤشرات المستخدمة للحكم على مقدرة الوحدة الاقتصادية المالية لما له من أثر كبير في قدرة الوحدة الاقتصادية على سداد التزاماتها القصيرة الاجل بأسرع وقت ممكن .

2 - نسب النشاط (معدلات الدوران)

تعمل هذه النسب على قياس مدى كفاءة الوحدة الاقتصادية على إدارة واستخدام موجوداتها لغرض توليد الايرادات وتحقيق الارباح ، وهي كالآتي :

أ - معدل دوران الاصول الثابتة (Alrafadi, Yusuf , 2011: 619)

تستخدم هذه النسبة لقياس مدى كفاءة الوحدة الاقتصادية على استخدام موجوداتها الثابتة لغرض توليد الايرادات ، وكلما زادت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة الادارة في استخدام موجوداتها الثابتة لتوريد الايرادات ، وتحسب كالآتي :

$$\text{معدل دوران الاصول الثابتة} = \frac{\text{الايرادات}}{\text{أجمالي الموجودات الثابتة}}$$

ب - معدل دوران الاصول (Alrafadi, Yusuf , 2011: 619)

تستخدم هذه النسبة لقياس مدى كفاءة الوحدة الاقتصادية على استخدام موجوداتها بهدف توليد الايرادات ، وكلما أرتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة الادارة في استخدام موجوداتها لتوريد الايرادات ، وتحسب بالشكل الآتي:

$$\text{معدل دوران الاصول} = \frac{\text{الايرادات}}{\text{متوسط اجمالي الموجودات}}$$

ج - معدل دوران المدينين (العامري ، الركابي ، 2007 : 118)

تمثل مدى كفاءة ادارة الوحدة الاقتصادية على تحصيل ديونها من خلال عمليات البيع بالآجل ، وكلما زادت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة التحصيل لادارة الوحدة الاقتصادية ، وانخفاض النسبة يدل على السياسة المتساهلة لادارة الوحدة الاقتصادية بعمليات منح الائتمان وتحصيل الديون ، ويمكن حسابها بالطريقة الآتية :

$$\text{معدل دوران المدينين} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{رصيد المدينون}}$$

د - متوسط فترة التحصيل (العامري ، الركابي ، 2007 : 118)

تعمل هذه النسبة على قياس عدد الايام اللازمة لتحصيل المبالغ من جراء عمليات البيع بالآجل ومن حسابات المدينون ، وتستخدم لتقييم سياسة الائتمان والتحصيل في الوحدة الاقتصادية ، إذ ان زيادة مدة التحصيل بالمقارنة مع شروط الائتمان يدل على عدم كفاءة ادارة الوحدة الاقتصادية في تحصيل حساباتها المدينة او التساهل بالسياسات الائتمانية لعملاء غير قادرين على السداد ، والعكس صحيح ، ويتم حساب متوسط فترة التحصيل بالطريقة الاتية:

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = \frac{365}{\text{معدل دوران المخزون أو المبيعات}}$$

معدل دوران المخزون أو المبيعات

3 - نسب الربحية

تتكون من عدة مؤشرات لتقييم نجاح الوحدة الاقتصادية في تحقيق الايرادات ، وتؤثر طبيعة عمل الوحدة الاقتصادية على نوعية المؤشرات المستخدم، .على سبيل المثال في حالة البنوك ، يتم استخدام مؤشرات السيولة لتحديد مقدار السيولة التي تحتاجها البنوك من أجل تلبية التزاماتها ؛ كما يمكن ان تستخدم البنوك أيضا مؤشرات الربحية ، بينما تركز الوحدات الاقتصادية الصناعية على مؤشرات الربحية والنشاط (Alrafadi, Yusuf, 2011: 619) . وتشمل نسب الربحية الاتي :

أ - العائد على الاصول (ROA) (Gadoiu, 2014:87)

يقيس هذه المؤشر مدى مساهمة الاصول المُستثمرة في تحقيق الارباح للوحدة الاقتصادية ، وهذا يعني أنه يقيس صافي الأرباح لكل وحدة نقد استثمرت في أصل معين، وكلما زادت نسبة العائد على الاصول دل ذلك على أداء إداري أفضل واستخدام فعال لأصول الوحدة الاقتصادية ، اما اذا انخفضت النسبة دل ذلك على الاستخدام غير الفعال للأصول ، ويستخدم هذه المؤشر للمقارنة بين الوحدات

الاقتصادية بمختلف احجامها ، وذلك لان هذا المؤشر لايتأثر بحجم الوحدة الاقتصادية ، ويمكن حساب نسبة العائد على الاصول بالطريقة الاتية :

$$\text{ROA} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{اجمالي الاصول}}$$

اجمالي الاصول

ب - العائد على حقوق الملكية (ROE)

يقيس هذا المؤشر النسبة المئوية للارباح المكتسبة في استثمارات المساهمين المشتركين في الوحدات الاقتصادية ، وتعتبر ROE مفيدة لاغراض مقارنة ربحية الوحدات الاقتصادية التي تعمل في نفس المجال ولاسيما قطاع الصناعة ، ومن الناحية النظرية، ينبغي أن تحاول الوحدات الاقتصادية التي تسعى الى تعظيم ثروة أسهم المساهمين في زيادة هذا المؤشر Yalcin, Bayrakdaroglu, & (Kahraman, 2012:352). وعليه يمكن القول أن مؤشر الاداء هذا يهدف إلى قياس العوائد التي يتوقعها المساهمون من أسهمهم في الوحدات الاقتصادية (Gadoiu, 2014:91) ، ويمكن حساب هذه النسبة بالطريقة الاتية:

$$\text{ROE} = \frac{\text{صافي الدخل} \dots \dots \dots}{\text{حقوق الملكية (راس المال المدفوع + علاوات الاصدار + الارباح المحتجزة)}}$$

حقوق الملكية (راس المال المدفوع + علاوات الاصدار + الارباح المحتجزة)

ج - نسبة الارباح الى المصاريف (PER) (Yalcin, et al, 2012:352)

يقيس هذا المؤشر الارباح التشغيلية للوحدة الاقتصادية مقارنة بمصاريفها التشغيلية الإجمالية ، يتم تعريف الأرباح التشغيلية، على أنها الارباح قبل الضرائب ، اما نفقات التشغيل ، تعني إجمالي النفقات ماعدا مصاريف الفائدة ، نقيس (PER) مقدار الأرباح التشغيلية المكتسبة لكل وحدة نقدية من نفقات التشغيل، وتشير النسبة

إلى ما مدى كفاءة الوحدة الاقتصادية في التحكم بنفقات التشغيل الخاصة بها، ويتم احتسابها وفقا للطريقة الاتية :

$$\text{PER} = \frac{\text{الربح قبل الضريبة}}{\text{مصاريف التشغيل}}$$

د - صافي هامش الفائدة (NIM) (Abdi, 2010: 29)

صافي هامش الفائدة ، هو الفرق بين دخل الفائدة ونفقات الفائدة ، أي إنه الهامش الإجمالي على أنشطة الإقراض والاستثمار في الوحدة الاقتصادية ، كلما كان التمويل منخفض ارتفعت النسبة وبذلك يزداد الهامش الذي تحصل عليه الوحدة الاقتصادية ، ويتم حساب صافي هامش الفائدة بالطريقة الاتية:

$$\text{MIN} = \frac{\text{(دخل الفوائد - حساب الفائدة)}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

4 - نسب الرافعة المالية ، وتحليل المديونية والاقتراض

أ - نسبة الديون الى الأصول (Gouveia,2019 : 22)

تقيس هذه النسبة أمدى الذي ذهبت اليه الوحدة الاقتصادية في الاعتماد على القروض والمصادر الخارجية للاموال في تمويل احتياجاتها ، ان ارتفاع هذه النسبة يساعد على تعظيم العائد للمالكين وبقاء سيطرتهم واستمرارها وذلك لعدم حاجتهم لزيادة رأس المال عن طريق ادخال شركاء جدد ، كذلك تؤدي زيادة النسبة الى زيادة المخاطر التي تتعرض لها الوحدة الاقتصادية بسبب الأعباء الإضافية التي تتحملها جراء عمليات الاقتراض ، الامر الذي يثير قلق وحفيظة الدائنين عن تقديم اي قروض مستقبلا فيما إذا استمرت الوحدة الاقتصادية بالسير على هذا النهج ، ويمكن حساب هذه النسبة بالطريقة الاتية :

نسبة الديون الى الاصول = اجمالي الديون (قصيرة + طويلة الاجل)

اجمالي الاصول (ثابتة ومتداولة)

ب - نسبة الديون الى حقوق الملكية (Abdi, 2010: 29)

تشير هذه النسبة الى مدى اعتماد الوحدة الاقتصادية على عمليات الاقتراض الخارجي بالمقارنة مع حقوق الملاك والمساهمين ، وتشير زيادة هذه النسبة إلى ان الوحدة الاقتصادية تعتمد على عمليات الاقتراض الخارجي لتمويل احتياجاتها اكثر من اعتمادها على مساهمات الملاك ، ويمكن حساب هذه النسبة بالطريقة الآتية :

نسبة الديون إلى حقوق الملكية = اجمالي الديون

حقوق الملكية

ج - نسبة غطاء الفائدة (IFRS Foundation,2016: 8)

تمثل هذه النسبة مدى قدرة الوحدة الاقتصادية على سداد فوائد القروض من الارباح المحققة ، ويمكن حسابها عن طريق قسمة صافي الدخل قبل الفوائد والضرائب والاندثار والاطفاء (EBITDA) على الفوائد السنوية المدفوعة ، وكلما ارتفعت هذه النسبة زادت بالنتيجة قدرة الوحدة الاقتصادية على سداد فوائد القروض الملزمة بها للغير ، ويمكن حساب هذه النسبة بالطريقة الآتية :

نسبة غطاء الفائدة = EBITDA

مصاريف الفوائد السنوية

المبحث الثاني : الجانب التطبيقي

اولا : نبذة مختصرة عن الشركة العامة لموانئ العراق

تأسست الشركة في عام 1917 بأسم ميناء البصرة العسكري ، وفي عام 1919 وبعد انتهاء الحرب العالمية الاولى تم تطوير ميناء البصرة أذ تم تحويله من ميناء عسكري للقوات البريطانية إلى ميناء تجاري تحت السيطرة العراقية ، أذ تم تطوير الأرصفة وجلب معدات كاملة لتشغيله وإنشاء سقائف ومخازن ، وفي عام 1922 أصبحت إدارة الميناء تحت إشراف وزارة المالية ، اما في عام 1931 فتم افتتاح بناية مديرية الموانئ العامة تحديدا في منطقة المعقل وبحضور الملك فيصل الاول ، وفي عام 1939 تحولت مهمة الإشراف على الميناء إلى وزارة المواصلات والأشغال، ثم أصبحت عام 1956 مصلحة الموانئ العراقية إدارة مستقلة بموجب قانون رقم 40، وفي عام 1976 أصبحت الموانئ مؤسسة بموجب القانون رقم 7، وفي عام 1987 أصبحت الموانئ منشأة الى ان تم تأسيس الشركة العامة لموانئ العراق في عام 1997 بموجب قانون الشركات رقم 22، الهدف الرئيسي من تأسيسها القيام بأعمال إدارة الموانئ العراقية والملاحة في المياه الإقليمية ، والقيام بأعمال الصيانة والحفر في القنوات الملاحية واعمال الارساء والشحن والتفريغ للسفن التجارية (الشحمانى، 2019:12) .

ثانيا : تعديل نموذج النظام المحاسبي للشركة وفقا لمتطلبات للمعيار الدولي

IFRS16

تُعد الشركة العامة لموانئ العراق احدى الوحدات الاقتصادية التي تطبق النظام المحاسبي الموحد في معالجاتها المحاسبية واعداد البيانات المالية ، شأنها في ذلك شأن وحدات اقتصادية عراقية عديدة وذلك وفقا لدليل نظام الحسابات المعد لهذا الغرض، تدخل الشركة العامة لموانئ العراق في عدة عقود إيجار للأصول الثابتة ، بما في ذلك القطع البحرية المتمثلة بالحفارات والساحبات البحرية ، وتنتم معالجاتها ضمن النظام المحاسبي الموحد على انها عقود إيجار تشغيلية ، و يهدف هذا المبحث

الى تعديل نموذج النظام المحاسبي الموحد لغرض معالجة هذه العقود بما يتوافق مع أحكام المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS16 ، ولغرض تحقيق هذا الهدف فإن الباحث سيعتمد على (عقد أستئجار الوحدات البحرية) ، الموقع بين الشركة العامة لموانئ العراق كمستأجر وشركة جوار الخليج للملاحة كمؤجر .

1 - إختبار توافق العقد مع عقود الايجار وفقا للمعيار IFRS16

ان المعيار IFRS16 يشترط توفر ثلاثة شروط جوهرية كي يتم اعتبار العقد المبرم هو عقد استئجار بشكله القانوني وليس عقد خدمة ، يوضح الجدول الاتي مدى توافق هذه الشروط ما بين المعيار IFRS16 وبند عقد إستئجار الوحدات البحرية المبرم بين الشركة العامة لموانئ العراق وشركة جوار الخليج للملاحة .

الجدول رقم (3) توافق بنود عقد أستئجار الوحدات البحرية مع شروط

المعيار IFRS16

الشروط الجوهرية المعيار IFRS16	بنود عقد إستئجار الوحدات البحرية	توافق شروط IFRS16 مع بنود عقد التأجير
تحديد الموجود محل العقد	تم تحديد نوع الوحدات البحرية المستأجرة و مواصفاتها في البند السادس (التزامات الطرف الثاني) الفقرة رقم 1 من العقد وتم ذلك وفقا لما يحدده الطرف الاول (الشركة العامة لموانئ العراق) .	توافق

توافق	ضمن البند الثالث الفقرة (2) قيام الشركة العامة لموانئ العراق بإدارة العمليات البحرية ، ووفقا للبند الخامس الفقرة (6) تعامل الوحدات البحرية الخاضعة لاحكام العقد معاملة الوحدات البحرية التابعة للشركة العامة لمواني العراق عند حركتها في المياه الإقليمية او عند دخولها للموانيء ومغادرتها اثناء فترة سريان العقد ، ووفقا للفقرات المذكورة فأن للشركة العامة لموانيء العراق الحق بالانتفاع من الفوائد الاقتصادية للوحدات البحرية الخاضعة للعقد .	الحصول على الفوائد الاقتصادية من استخدام الاصل
توافق	إضافة" الى الفقرتين المذكورة اعلاه فانه وضمن البند السادس (التزام الطرف الثاني) الفقرة (13) "يكون العمل تحت اشراف الطرف الاول " والفقرة (14) " يلتزم الطرف الثاني بأوامر الطرف الاول فيما يتعلق بتنفيذ الاعمال التي ينص عليها العقد " ، اي إن جميع حركات الوحدات البحرية وتنفيذ الاعمال يتم بأشراف وتوجيه وأدارة الشركة العامة لموانيء العراق .	التوجيه والتحكم بالاستخدام

المصدر اعداد الباحث بالاستناد الى (IFRRSs , 2016 ، IFRS16) و (عقد إستئجار الوحدات البحرية) .

ويتبين من الجدول اعلاه ، ان الوجه القانوني الذي يتطلبه المعيار IFRS 16 متوفر في عقد إستأجار الوحدات البحرية ، والذي بموجبة يُمكن المؤجر (شركة جوار الخليج للملاحة) المستأجر (الشركة العامة لموانئ العراق) بالانتفاع من الوحدات

البحرية مع طاقمها اوبدون طاقمها ولفترة معينة بمقابل مادي معين ، وبذلك يكون العقد مستوفي للشروط كونه عقد إيجار وليس عقد خدمة .

2 - أهم الاضافات في ارقام دليل النظام المحاسبي الموحد وفقا لمتطلبات تطبيق

المعيار IFRS16

أسم الحساب	رقم الدليل المحاسبي المقترح	الملاحظات
وحدات مستأجرة (حق إستخدام الاصل المستأجر) من ضمن الموجودات الثابتة	11432	يُدرج ضمن كلفة وسائل النقل النهري المخصصة لاداء الخدمات 1143 ويضاف 2 لتمييز الوحدات المستأجرة (11432)، و 1 للوحدات المملوكة (11431).
إلتزامات الاستئجار	2416	بسبب التشابه بين عمليتي الاستئجار والتمويل عن طريق الاقتراض، سوف يدرج التزام عقد الايجار ضمن الباب الرئيسي للقروض المستلمة طويلة الأجل 241 ولكن بحساب منفصل باسم التزامات او مطلوبات عقود الإيجار.
الفائدة على عقد الاستئجار	3613	يكون من ضمن الفوائد المدينة 361 ، والتي تقسم الى فوائد مدينة محلية 3611 وفوائد مدينة خارجية 3612 لذلك نضيف رقم 3 لغرض الفوائد على عقود الإيجار .

تطبيق المعيار الدولي (IFRS16) لعقود الايجار في الوحدات الاقتصادية العراقية وانعكاسه على ادائها المالي

مصاريف الفائدة المستحقة	26633	يوضع ضمن المصاريف المستحقة 2663 ولغرض تمييز الفوائد المستحقة نقوم بأضافة 3 ليصبح رقم الدليل 26633
إندثار وسائط النقل المستأجرة	3732	اندثار وسائط النقل هو 373 ولتمييز المستأجرة يضاف رقم 2 للوحدات للمستأجرة و 1 للوحدات للملوكة .
مخصص الاندثار لوسائط النقل المستأجرة	23132	رقم الدليل لمخصص الاندثار لوسائط النقل هو 231 ولتمييز الوحدات المستأجرة يكون الدليل 23132 وللوحدات المملوكة 23131.

المصدر : من اعداد الباحث بالاستناد الى النظام المحاسبي الموحد في العراق .

ثالثاً : إعداد القوائم المالية للشركة وفق متطلبات تطبيق المعيار الدولي IFRS16

1 - قائمة الميزانية العامة

يوضح الجدول الاتي الميزانية العامة وفقاً لمتطلبات تطبيق المعيار الدولي IFRS16 مقارنة مع الميزانية العامة للشركة العامة لمؤانيء العراق لسنة 2019 أذ تم :

أ - إدراج الحسابات المضافة وفق متطلبات المعيار IFRS16 باللون الغامق وذلك لغرض تمييزها عن الحسابات الأساسية .

ب - معالجة الاندثار بالطريقة المباشرة (اي ان الموجودات المستأجرة تم تثبيتها بالقيمة الصافية مخفضة بمقدار الاندثار لسنة 2019) لغرض إظهار حق إستخدام الموجود بالقيمة الدفترية وذلك تماشياً مع النظام المحاسبي الموحد .

الشركة العامة لموانىء العراق

الميزانية العامة كما فى 31 كانون الاول 2019

الميزانية العامة وفق متطلبات المعيار الدولى IFRS16	الميزانية العامة ٢٠١٩	الدليل المحاسبى
		١
		الموجودات
		الموجودات الثابتة
٣٢٢٦٢٩٩٣٦٨٠٥	٣٢٢٦٢٩٩٣٦٨٠٥	الموجودات الثابتة القائمة (بالقيمة الدفترية)
٢٩٤٦٣٨٨١٧٩٥٤	XXXXXXXX	١١
٢٠٣٣١١٢٥٥٩١	٢٠٣٣١١٢٥٥٩١	الموجودات المستأجرة
١٤١٣٢٤٢٩٨٦٥	١٤١٣٢٤٢٩٨٦٥	١١٤٣٢
١٤٠٠٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠٠٠	١١٨
٦٥١٧٤٦٣١٠٢١٥	٣٥٧١٠٧٤٩٢٢٦١	١٢
		١٥١
		الموجودات المتداولة
١٧٩٥٢٠٧٤٥٤٧	١٧٩٥٢٠٧٤٥٤٧	١٣
١٧٠٩٠٢٢٤٥٤٣	١٧٠٩٠٢٢٤٥٤٣	المخزون (بالكلفة)
٢١١٣٢٠٠٠٠٠٠	٢١١٣٢٠٠٠٠٠٠	١٣٨
٢٢٤٢٩٥٦٢٢٧٦١	٢٢٤٢٩٥٦٢٢٧٦١	أعتمادات مستندية لشراء مواد
٥٧٢٩٩٥٦٧٩٠٠٤	٥٧٢٩٩٥٦٧٩٠٠٤	١٤٢
٨٥٣٤٦٥٦٠٠٨٥٥	٨٥٣٤٦٥٦٠٠٨٥٥	قروض ممنوحة قصيرة الاجل
١٥٠٥٢١١٩١١٠٧٠	١٢١٠٥٧٣٠٩٣١١٦	١٦
		المدينون
		١٨
		النقود
		مجموع الموجودات
		٢
		مصادر التمويل
		مصادر التمويل طويلة الاجل
٦٢٦٨٧٩١٢٢١٨	٦٢٦٨٧٩١٢٢١٨	٢١
٤٥١٤٧٢١٧٩٠٤٢	٤٢٩٩٨١٧٩٢٤٣١	رأس المال المدفوع
٢٧٣١٤٨٤٣١٣٤٣	XXXXXXXX	٢٢
٧٨٧٣٠٨٥٢٢٦٠٣	٤٩٢٦٦٩٧٠٤٦٤٩	الاحتياطات
		مطلوبات عقود الاستئجار
		٢٤١٦
		مصادر التمويل قصيرة الاجل
٧١٧٩٠٣٣٨٨٤٦٧	٧١٧٩٠٣٣٨٨٤٦٧	٢٦
١٥٠٥٢١١٩١١٠٧٠	١٢١٠٥٧٣٠٩٣١١٦	الدائنون
		مجموع مصادر التمويل

المصدر : إعداد الباحث بالاستناد إلى (البيانات المالية للشركة العامة لموانىء العراق)

تم زيادة مبلغ الاحتياطي بمقدار (21490386611) دينارا" وهو الفرق في زيادة مبلغ صافي الموجودات المستأجرة عن صافي التزامات الايجار بعد ان تم تخفيضها بقيم الاندثار و دفعة الايجار والفوائد وعلى التوالي ، وذلك لعدم وجود حساب الارباح المحتجزة ضمن حسابات النظام.

لذا يرى الباحث ضرورة تحديث النظام المحاسبي مستقبلا واستحداث حساب الارباح المحتجزة وذلك لاضافة او تخفيض الفوارق الناتجة فيه ، حتى يتم تحقيق التوافق مع المعايير الدولية .

ونتيجة للمقارنة بين النظام المعمول به والتعديل المقترح نجد ان التعديل المقترح وفقا لمتطلبات المعيار الدولي IFRS16 ، يعد الافضل من حيث الافصاح والابلاغ عن عمليات الوحدة الاقتصادية من حيث اظهار الوحدات المستأجرة (كحق استخدام) من ضمن الموجودات الثابتة ، وكذلك اظهار التزامات عقد الاستئجار من ضمن التزامات الوحدة في الميزانية العامة وهذا ما لم يكن معمول به في النظام المحاسبي الموحد قبل التعديل ، إذ من شأنه ان يوضح مصادر التمويل وطرق الحصول على المنافع الاقتصادية وقطع الطريق على عمليات التمويل من خارج الميزانية .

2 كشف الدخل

يُظهر كشف العمليات الجارية في الشركة العامة لموانئ العراق الارقام الخاصة بكشف الدخل ، وحسب التعديل المقترح وفقا لمتطلبات المعيار الدولي IFRS16 ، فأن مصاريف الاندثار والفوائد المتعلقة بعقد الاستئجار يجب اظهارها بصورة منفصلة عن المصاريف الاخرى ، كذلك فأن النظام المحاسبي الموحد فصل ايضا ما بين مصاريف الاندثار والفائدة ، ووفق التعديل المقترح فقد حددت الفوائد على عقد الاستئجار برقم الدليل (3613) وذلك لغرض تمييزها عن باقي الفوائد المدينة ، كما حُدد اندثار وسائل النقل المستأجرة بالدليل رقم (3732) لتمييزه عن اندثار وسائل النقل المملوكة ، وبناء" على ذلك يبين الجدول الاتي كشف العمليات الجارية للشركة

العامة لموانئ العراق في 2019\12\31 مقارنة بكشف العمليات الجارية المعدل حسب متطلبات المعيار الدولي للايجار ولنفس السنة .

الشركة العامة لموانئ العراق

كشف العمليات الجارية كما في 31 كانون الاول 2019

كشف العمليات الجارية وفق متطلبات المعيار الدولي IFRS16	كشف العمليات الجارية ٢٠١٩	الدليل المحاسبي اسم الحساب
٥١٢٥٣٠٧٤٩٩٦٤	٤٧٨٢٢٩٩٧٩٩٦٤	٤٥ - ٤١ إيرادات النشاط الجاري *
		المصروفات الجارية
١٩٩٤١٠٦٥١٥٩٦	١٩٩٤١٠٦٥١٥٩٦	٣١ الرواتب والاجور
٢١٢٤٧٠٢٥٩٠٠	٢١٢٤٧٠٢٥٩٠٠	٣٢ المستلزمات السلعية
٩٩١٧٩٦٦١٥٦	٩٩١٧٩٦٦١٥٦	٣٣ المستلزمات الخدمية
٥٠٠٦٢٣٤٨٠٠٠	٥٠٠٦٢٣٤٨٠٠٠	٣٤ مقاولات وخدمات
٣٠٧٤٤٩٢٠١٣٤	XXXXXXXXXX	٣٦١٣ الفوائد على عقود الاستئجار
٦٨٥٩١٧٦٣٥٦٣	٦٨٥٩١٧٦٣٥٦٣	٣٧ الاندثارات
١٢٨١٠٣٨٣٣٨٩	XXXXXXXXXX	٣٧٣٢ أندثار وسائط نقل مستأجرة
٣٠١٦٧١٠٠	٣٠١٦٧١٠٠	٣٨٤ ضرائب ورسوم
٣٩٢٨١٥٢٢٥٨٣٨	٣٤٩٢٥٩٩٢٢٣١٥	
١١٩٧١٥٥٢٤١٢٦	١٢٨٩٧٠٠٥٧٦٤٩	فائض العمليات الجارية (المرحلة الاولى)
		تضاف الايرادات التحويلية الاخرى
٦١١٦٦٥٨١٨٣	٦١١٦٦٥٨١٨٣	٤٨ الايرادات التحويلية
١٩٥٤٦٢٧٢٠١	١٩٥٤٦٢٧٢٠١	٤٩ الايرادات الاخرى
٨٠٧١٢٨٥٣٨٤	٨٠٧١٢٨٥٣٨٤	
		تنزل المصروفات التحويلية الاخرى
٨٨٠٨٨٢٣١٥٠	٨٨٠٨٨٢٣١٥٠	٣٨ المصروفات التحويلية
١٢٢٣٩٣٣١٦٣٣	١٢٢٣٩٣٣١٦٣٣	٣٩ المصروفات الاخرى
٢١٠٤٨١٥٤٧٨٣	٢١٠٤٨١٥٤٧٨٣	
١٠٦٧٣٨٦٥٤٧٢٧	١١٥٩٩٣١٨٨٢٥٠	فائض العمليات الجارية (المرحلة الثانية)

المصدر : من اعداد الباحث بالاستناد الى (البيانات المالية للشركة العامة لموانئ العراق) .

* تم اضافة مبلغ (34300770000) الى حساب الايرادات الجارية في كشف الدخل المعدل وهو مساوي لمبلغ الدفعة المدفوعة خلال سنة 2019 وتم هذا الاجراء لان الشركة العامة لموانئ العراق اظهرت مبلغ الايرادات الجارية بالمبلغ الصافي

مقتطعة منه مبلغ الدفعة (وذلك لان الشركة العامة لموانيء العراق استخدمت اسلوب الدفعات بنسبة من الايراد الشهرية) اي انها تظهر ايرداها بالمبلغ الصافي (الايراد الاجمالي -النسبة المئوية المدفوعة) .

الفرق في فائض العمليات الجارية بين كشف الدخل الحقيقي وكشف الدخل المعدل وفقا لمتطلبات IFRS16 ، جاء نتيجة إضافة مبالغ (فوائد عقود الاستئجار واندثار الاصول المستأجرة) مما سبب انخفاض في فائض العمليات الجارية ، وهذا يعتبر امر طبيعي لان عقود الايجار التمويلية تولد اعباء" مالية في بداية فترة العقد ولكن بمرور الزمن سوف تتخفف تلك الابعاء وذلك بسبب الانخفاض الكبير الذي سيحدث في التزامات عقد الايجار ، إذ ستخفف مصاريف فوائد عقد الاستئجار مقارنة بالتوسع بالاعمال الناتجة من عقد الايجار التمويلي والذي سوف يولد زيادة في الايرادات المستقبلية .

3 قائمة التدفق النقدي

ذكرنا سابقا في المبحث الاول (انعكاس IFRS16 على قائمة التدفق النقدي) ، لا تسبب التغييرات في متطلبات المحاسبة فرقا في مقدار النقد المحول بين أطراف عقد الإيجار، وعليه لا يتوقع مجلس معايير المحاسبة الدولية أن يكون للمعيار الدولي للتقارير المالية IFRS16 اي تأثير على اجمالي مبالغ التدفقات النقدية المفصح عنها، ومع ذلك ، من المتوقع أن يكون للمعيار الدولي للتقارير المالية IFRS16 تأثير على طريقة العرض للتدفقات النقدية المتعلقة بعقود الإيجار التشغيلية السابقة خارج الميزانية العمومية ، فوفقا للمعيار الدولي IFRS16 فإن المدفوعات النقدية لمطلوبات عقد الإيجار تظهر ضمن المدفوعات النقدية للأنشطة التمويلية ، ووفقا للنظام المحاسبي الموحد تظهر تسديدات القروض طويلة الأجل ضمن المدفوعات النقدية للأنشطة الاستثمارية، اما الفوائد عن الالتزام بعقد الاستئجار فنُظهر ضمن الانشطة التشغيلية ، ولكن وفقا للمعيار الدولي IFRS16 فقد اعطى المعيار نوعا من المرونة حول اظهارها فأنها تُظهر ضمن الانشطة التمويلية او الانشطة التشغيلية وحسب سياسة

الوحدة الاقتصادية (IFRS,2016:50) . ويبين الجدول أدناه ، طريقة إظهار مدفوعات وفوائد عقد الاستئجار للوحدات البحرية ضمن قائمة التدفقات النقدية وحسب النظام المحاسبي الموحد المعمول به في الشركة العامة لموانئ العراق بالمقارنة مع كشف التدفقات النقدية المعدل وفقا لمتطلبات المعيار الدولي للإيجار .

الشركة العامة لموانئ العراق

كشف التدفقات النقدية كما في 31 كانون الاول 2019

الدليل المحاسبي أسم الحساب	كشف التدفقات النقدية ٢٠١٩	كشف التدفقات النقدية وفق متطلبات المعيار الدولي IFRS16
<u>التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية</u>		
<u>التدفق النقدي المستلم</u>	XXXXXXXX	XXXXXXXX
تنزيل المدفوعات النقدية	XXXXXXXX	XXXXXXXX
صافي التدفق عن الأنشطة التشغيلية	XXXXXXXX	XXXXXXXX
<u>التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية</u>		
<u>التدفق النقدي المستلم</u>	XXXXXXXX	XXXXXXXX
تنزيل المدفوعات النقدية	XXXXXXXX	XXXXXXXX
صافي التدفق عن الأنشطة الاستثمارية	XXXXXXXX	XXXXXXXX
<u>التدفق عن الأنشطة التمويلية</u>		
<u>التدفق النقدي المستلم</u>	XXXXXXXX	XXXXXXXX
تنزيل المدفوعات النقدية	XXXXXXXX	XXXXXXXX
٢٤١٦ تسديد مطلوبات عقد الإيجار	XXXXXXXX	٣٥٥٥٨٤٩٨٦٦
٣٦١٣ الفوائد على عقد الاستئجار	XXXXXXXX	٣٠٧٤٤٩٢٠١٣٤
صافي التدفق النقدي عن الأنشطة التمويلية	XXXXXXXX	٣٤٣٠٠٧٧٠٠٠٠
<u>صافي التدفق عن الأنشطة الثلاثة</u>	<u>XXXXXXXXXX</u>	<u>XXXXXXXXXX</u>

المصدر : اعداد الباحث بالاستناد الى (IFRS,2016:50) .

رابعا : إنعكاس التعديل المقترح للقوائم المالية وفقا لمتطلبات المعيار الدولي (IFRS16) على مؤشرات الاداء المالي للشركة العامة لموانئ العراق

أن التغيرات التي تمت و المبينة في جداول القوائم المالية (قائمة الميزانية وكشف الدخل) كان لها انعكاس كبير على المؤشرات المالية الرئيسية للشركة العامة لموانئ العراق ، بما من شأنه ان يُحسن من الابلأغ المالي متمثلاً بجودة المعلومات المحاسبية للوحدة الاقتصادية وسوف يؤثر بطبيعة الحال على قرارات المستخدمين للقوائم المالية ، وهذا ما يهدف له أساساً المعيار الدولي IFRS16 (عقود الايجار) ، ويبين الجدول الاتي أنعكاس التعديل المقترح وفقاً للمعيار الدولي IFRS16 ، على مؤشرات الاداء المالي للشركة العامة لموانئ العراق مقارنة مع مؤشرات الاداء المالي وفقاً للنظام المحاسبي المعمول به في الشركة .

جدول يبين أنعكاس التعديل المقترح للقوائم المالية وفقاً لمتطلبات IFRS16 على مؤشرات الاداء المالي للشركة العامة لموانئ العراق

المؤشرات المالية	طريقة الاحتساب	البيانات وفقاً لنظام الشركة	البيانات وفقاً للتعديل المقترح	تحليل الفروقات
راس المال العامل	الموجودات المتداولة	853465600855 - 717903388467 = 13556221238	853465600855 - 717903388467 = 13556221238	نلاحظ عدم تغير رأس المال العامل وذلك لان تأثير المعيار الدولي IFRS16 على قائمة المركز المالي يتلخص في (الموجودات والالتزامات طويلة الاجل) وذلك يدل على ان قدرة الشركة على سداد التزاماتها المالية بقيت ثابتة ولم تتخفض بفعل عقد الايجار التمويلي وانها تدير مواردها بشكل فعال ، وهذا يتوافق مع توجه المعيار IFRS16 بتحسين قدرة الوحدة الاقتصادية المادية و عدم التأثير عليها بنتيجة معاكسة .

ان النسبة متطابقة في كلا الحالتين وذلك لان عقد الاستئجار هو عقد طويل الاجل ، ولكن في حالة وجود عقود قصيرة الاجل سوف تتخفف النسبة ، وهذا يتطابق بطبيعة الحال مع المعيار الدولي IFRS16 .	$\frac{853465600855}{717903388467}$ = 1,19	$\frac{853465600855}{717903388467}$ = 1,19	الموجودات المتداولة الالتزامات المتداولة	نسبة التداول
نلاحظ عدم تأثر نسبة التداول السريعة بفعل تطبيق المعيار الدولي IFRS16 ، لان عقد الاستئجار هو عقد طويل الاجل	$\frac{835513526308}{717903388467}$ = 1,16	$\frac{835513526308}{717903388467}$ = 1,16	الموجودات المتداولة - المخزون المطلوبات المتداولة	نسبة التداول السريعة
عدم تأثر نسبة النقد عند تطبيق المعيار الدولي للايجار ولنفس الاسباب المذكورة اعلاه في نسب التداول .	$\frac{572995679004}{717903388467}$ = 8,0	$\frac{572995679004}{717903388467}$ = 0,8	النقدية المطلوبات المتداولة	نسبة النقد
نلاحظ انخفاض في نسبة صافي الدخل الى الموجودات وذلك بسبب الاعتراف بحق استخدام الاصل ضمن الموجودات ، مما ادى الى زيادة في قيمة موجودات الشركة	$\frac{106738654727}{150521191107}$ x %100 = %7,09	$\frac{115993188250}{1210573093116}$ x %100 = %9,58	افي الدخل اجمالي الموجودات x %100	نسبة صافي الدخل الى الموجودات

تطبيق المعيار الدولي (IFRS16) لعقود الايجار في الوحدات الاقتصادية العراقية وانعكاسه على ادائها المالي

نسبة الاصول الى رأس المال المدفوع	اجمالي الاصول الاصول رأس المال المدفوع X %100	<u>1210573093116</u> 62687912218 X %100 = %19	<u>1505211911070</u> 62687912218 X %100 = %24	نلاحظ زيادة نسبة الموجودات الى رأس المال المدفوع وهذا يدل على ان الايجار التمويلي يعتبر احد مصادر التمويل المهمة للوحدة الاقتصادية لغرض الحصول على أصولها ، وهذا يتوافق مع الانعكاس المتوقع للمعيار الدولي IFRS16 .
معدل دوران رأس المال العامل	ايراد النشاط الجاري رأس المال العامل	<u>47822997996</u> 4 135562212388 = 3 ، 528	<u>512530749964</u> 135562212388 = 3 ، 781	نلاحظ ارتفاع في معدل دوران رأس المال العامل وفقا للتعديل المقترح الامر الذي يدل على ان الوحدة الاقتصادية قد توسعت في اعمالها عند تطبيق عقد الايجار التمويلي وهذا يتوافق مع التأثير المتوقع للمعيار IFRS16 والذي يهدف الى تحقيق التوسع للوحدة الاقتصادية .
معدل دوران الاصول الثابتة	ايراد النشاط الجاري اجمالي الاصول الثابتة	<u>47822997996</u> 4 357107492261 = 1 ، 34	<u>512530749964</u> 651746310215 = 0 ، 80	نلاحظ انخفاض معدل دوران الاصول الثابتة عند تطبيق عقد الايجار التمويلي وذلك بسبب الاعتراف بحق استخدام الاصل ضمن الموجودات الثابتة .

ارتفاع EBITDA وفق التعديل المقترح وذلك بسبب اظهار ايرادات النشاط الجاري بقيمتها الحقيقية عكس ما كان معمول به في نظام الشركة حيث تم عرضها بقيمتها الصافية بعد اقتطاع دفعات الايجار كنسبة من الايراد ، وهذا يتوافق مع الاثر المتوقع من المعيار الدولي IFRS16 .	106738654727 + 30744920134) + 30167100+ (12810383389 = 150324125350	11599318825 + 0 + 30167100 = 11602335535 0	الارباح قبل الفوائد والضريبة والاندثار والاطفاء	EBITDA
لنفس السبب المذكور في الفقرة اعلاه، وهو اظهار الايرادات بالصورة الحقيقية)	119715524126 + + 30167100) (30744920134 = 150490611360	12897005764 9 + 30167100 = 12900022474 9	الارباح قبل الفوائد والضرائب	EBIT
نلاحظ عند تطبيق المعيار IFRS16 ساهم بزيادة نسبة الرافعة المالية وهذا يدل على ان الشركة زادت من اعتمادها على القروض الخارجية لتمويل موجوداتها وهذا يتوافق مع الهدف من الايجار التمويلي الذي يعتبر من اهم مصادر التمويل الخارجية للولحدات الاقتصادية .	<u>150490611360</u> 119745691226 = 1,26	<u>129000224749</u> 12900022474 9 = 1	- EBIT - EBIT فوائد الديون	نسبة الرافعة المالية

تطبيق المعيار الدولي (IFRS16) لعقود الايجار في الوحدات الاقتصادية العراقية وانعكاسه على ادائها المالي

غطاء الفائدة	<u>EBITDA</u> مصروف الفائدة	<u>16023355350</u> مصروف الفائدة = XXXXXX	<u>150324125350</u> <u>30744920134</u> = 889,4	نتج غطاء الفائدة وفقا للتعديل المقترح ابسبب ظهور فوائد عقد الاستئجار ، وهذا يتوافق مع المعيار الدولي IFRS16 الذي يعتمد على محفظة عقد الاستئجار .
نسبة الديون الى الاصول	مجموع الديون مجموع الاصول	<u>71790338846</u> <u>7</u> 12105730931 16 = 593,0	<u>990635153144</u> <u>150521191107</u> 0 = 658,0	نلاحظ زيادة نسبة الديون الى الاصول وفقا للتعديل المقترح وهذا يدل على ان الشركة زادت من نسبة اعتمادها على الديون في تمويل اصولها ، وهذا يتوافق مع المعيار IFRS16 ، الذي ينص على ان الايجار التمويلي المشابه للاقتراض هو احد ابرز مصادر التمويل للوحدة الاقتصادية

المصدر : اعداد الباحث بالاستناد الى (22 : Gouveia,2019) ، (IFRS Foundation,2016: 8) ، (Öztürk, Serçemeli, 2016:149) و (البيانات المالية للشركة العامة لمواني العراق) .

وبالرجوع الى فرضية الدراسة والتي تنص على : تطبيق معيار IFRS16 ينعكس على الأداء المالي للوحدة الاقتصادية ، أذ تفرعت منها الفرضيتين التاليتين:

- 1 - تطبيق معيار IFRS16 ينعكس ايجابا على الاداء المالي للوحدة الاقتصادية
 - 2 -- تطبيق معيار IFRS16 ينعكس سلبي على الاداء المالي للوحدة الاقتصادية
- ووفقا للجدول اعلاه ، تم اثبات صحة الفقرة رقم (1) من الفرضية الاولى ، وهي ان تطبيق المعيار الدولي IFRS16 انعكس ايجابا على الاداء المالي للوحدة الاقتصادية ، وذلك لان تطبيق المعيار ساهم برفع اغلب نسب مؤشرات الاداء المالي للشركة العامة لموانيء العراق عما كانت عليه قبل التعديل المقترح للقوائم المالية وفقا لمتطلبات المعيار الدولي IFRS16 ، أذ نلاحظ ارتفاع في معدل دوران رأس المال

العامل وفقا للتعديل المقترح والذي بلغ (3,781) مقارنة مع النموذج المعمول به والبالغ (3,528) الامر الذي يدل على ان الوحدة الاقتصادية قد توسعت في اعمالها عند تطبيق عقد الايجار التمويلي ، وهذا يتوافق مع التأثير المتوقع للمعيار IFRS16 والذي يهدف الى تحقيق التوسع للوحدة الاقتصادية ، وكما ادى تطبيق المعيار IFRS16 الى زيادة EBITDA و EBIT وعلى التوالي ، اذ بلغت وفق التعديل المقترح (150324125350 و 15049061136) بينما كانت وحسب النموذج المعمول به وعلى التوالي (116023355350 و 129000224749) ، ويرجع ذلك لمساهمة تطبيق المعيار IFRS16 في إظهار الصورة الحقيقية لايرادات الوحدة الاقتصادية من خلال الافصاح عن كافة بنود عقد الاستئجار، عكس ماكان معمول به إذ تم اقتطاع دفعات الايجار بصورة مباشرة من الايراد وعدم اظهار الاصل المستأجر ولا الدفعات الايجارية في الكشوفات المالية ، وكما نلاحظ ايضا زيادة نسبة الاصول مقارنة براس المال المدفوع اذ بلغت وفق التعديل المقترح (24%) وكانت وفقا للنموذج المعمول به تبلغ (19%) ، كذلك نلاحظ ارتفاع نسبة الرافعة المالية بفارق (0,26) عما كانت عليه قبل تبني تطبيق المعيار IFRS16 ، وهذا الارتفاع بنسبة الاصول مقارنة برأس المال المدفوع ونسبة الرافعة المالية يدل على ان الشركة زادت من اعتمادها على القروض الخارجية لتمويل موجوداتها ، وهذا يتوافق مع الهدف من الايجار التمويلي الذي يُعد من اهم مصادر التمويل الخارجية للوحدات الاقتصادية لاغراض الحصول على اصولها والتوسع بأعمالها ، ومن ناحيه اخرى فأن تطبيق المعيار الدولي للايجار IFRS16 لم ينعكس سلبا على باقي النسب المالية بل بقيت ثابتة ولم تتأثر بشكل سلبي، إذ نلاحظ ثبات احد اهم المؤشرات المالية للوحدة الاقتصادية ، الا وهو راس المال العامل أضافة الى ثبات نسب التداول وعدم تأثرها بشكل سلبي ، ويدل هذا الثبات على ان قدرة الشركة على سداد التزاماتها المالية بقيت ثابتة ولم تنخفض بفعل عقد الايجارالتمويلي وانها تدير مواردها بشكل فعال ، وهذا يتوافق مع توجه المعيار IFRS16 بتحسين قدرة الوحدة الاقتصادية المادية وعدم التأثيرعليها بنتيجة معاكسة .

المبحث الثالث : الاستنتاجات والتوصيات

اولا : الاستنتاجات

- 1 - ان عقد الايجار التمويلي يُعد طريقة فعالة لتمويل الوحدات الاقتصادية لغرض الحصول على موجوداتها والتوسع في أعمالها ، فضلا عن انه يوفر مزايا اقتصادية عديدة لمختلف أطراف العقد .
- 2 - يُعد عقد الايجار التمويلي من العقود المركبة ، إذ يحتوي في مضمونة على عقدين الاول هو عقد شراء الأصل من المورد ، والثاني هو عقد تأجير الأصل الى المستأجر ، أي ان عقد الايجار التمويلي يعتمد على ثلاثة اطراف وهم المورد ، المالك واخيرا "المُستأجر" .
- 3 - ميز المعيار الدولي IFRS16 بشكل واضح ما بين الايجار التشغيلي والتمويلي ، أذ ميز بين الموجود الاساسي وغير الاساسي للنشاط والاهمية النسبية وحجم المبالغ وطول فترة العقد ، والتي تُعد شروطا مهمة لاعتبار العقد كعقد إيجار تمويلي .
- 4 - من الاساسيات لغرض عملية افصاح وأبلاغ مالي عالي الجودة هي صحة ووضوح المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للوحدة الاقتصادية والمتضمنة المعلومات التي يتطلبها المعيار الدولي للايجار IFRS16 ، لما له من دور كبير في تعزيز جودة عملية الابلاغ والافصاح المالي والذي يدل بطبيعة الحال على جودة نوعية المعلومات المحاسبية ، وعليه ضرورة الاعتراف بعقد الايجار التمويلي كأصل والتزام في قائمة الميزانية لدى المستأجر وضرورة الافصاح عن المعالجات المحاسبية لعقد الايجار التمويلي وان يقوم المستأجر بتحمل قيمة اندثار الأصل .
- 5 - ساهم التعديل المقترح للقوائم المالية وفقا لمتطلبات المعيار الدولي للايجار IFRS16 ، عند تطبيقه على عينة الدراسة (الشركة العامة لموانئ العراق) على تحسين نسب ومؤشرات الأداء المالي للشركة ، مما يثبت ان للمعيار IFRS16 إنعكاس أيجابي على الاداء المالي للوحدات الاقتصادية المطبقة له .
- 6- يتمتع النظام المحاسبي الموحد المطبق في الوحدات الاقتصادية العراقية بمرونة كبيرة ، من حيث عمليات استحداث الحسابات الجديدة وإضافة أرقام دليل جديدة تتناسب مع الحسابات المستحدثة ، مما يُسهل بطبيعة الحال تبني تطبيق المعيار الدولي IFRS16 في الوحدات الاقتصادية العراقية ، وبما يتوافق مع النظام المحاسبي الموحد .

ثانياً: التوصيات

- 1 - ضرورة تطبيق عقود الايجار التمويلية في الوحدات الاقتصادية العراقية ، وعرض حق استخدام الأصل المُستأجر ضمن الموجودات والتزامات العقد ضمن المطلوبات في قائمة الميزانية ، وذلك ضمن بنود منفصلة اوحى من ضمن نفس البنود التي كانت ستعرض فيها لوكانت مملوكة ، بالاضافة الى ان تبني تطبيق المعيار IFRS16 الخاص بعقود الايجار التمويلية يمنح مستخدمي القوائم المالية رؤية أكثر شمولية وإمكانية للمقارنة بين الوحدات الاقتصادية العاملة بنفس المجال
- 2 - اجراء تحديثات في النظام المحاسبي الموحد المطبق في الوحدات الاقتصادية العراقية ، وذلك لغرض إستيعاب التغيرات الناتجة عن متطلبات تبني المعيار الدولي للايجار IFRS16 والمعايير المحاسبية الدولية الأخرى ، بالاضافة الى تطوير وتدريب المحاسبين لادراك ومواكبة التغيرات التي ستطرأ على النظام المحاسبي الموحد نتيجة تبني المعايير المحاسبية الدولية .
- 3 - العمل على تعريف ادارات الوحدات الاقتصادية العراقية بصيغة عقود الايجار التمويلية ودفعهم الى التعامل بها والعمل على توسيع دائرة الوحدات الاقتصادية المتعاملة بها ، لما له من فوائد اقتصادية كبيرة على المؤجر والمستأجر على حد سواء.
- 4 - ضرورة الحذر من قبل الوحدات الاقتصادية عند استخدام التأجير كوسيلة لتمويل عملياتها ، حيث تشير الدلائل إلى أن القيمة تضاف من خلال إستخدام الاصل المُستأجر بصورة فعالة وليس امتلاكه فقط ، إذ أن هناك علاقة وثيقة بين التأجير والأداء المالي .

المصادر

اولا : المصادر العربية

- 1 - الأسدي ، احمد سعيد جاري . (2018). "مواجهة تحديات تطبيق معيار الاجار IFRS16 وتأثيره في جودة الابلاغ المالي للوحدات الاقتصادية العراقية " . اطروحة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد / للحصول على درجة دكتوراة فلسفة في المحاسبة .
- 2 - بارود ، أحمد توفيق . (2011) . " معوقات تطبيق نظام التأجير التمويلي كاداة لتمويل المشروعات الاقتصادية - دراسة حالة تطبيقية على المؤسسات المالية غير المصرفية العاملة في فلسطين " . رسالة مقدمة الى كلية التجارة / الجامعة الاسلامية / غزة.
- 3 - بلعوي ، صفاء عمر . (2005) . " النواحي القانونية في عقد التأجير التمويلي وتنظيمه الضريبي " . رسالة مقدمة الى كلية الدراسات العليا / جامعة النجاح الوطنية / نابلس.
- 4 - بلغاني ، عائشة . (2017) . " تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مديرية توزيع الكهرباء والغاز لولاية عين تموشنت (2013 - 2014 - 2015) " . رسالة مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير / جامعة قاصدي مرباح - ورقلة / الجزائر العاصمة .
- 5 - بوزيد ، عز الدين . (2014) . " دور التأجير التمويلي في تنمية الاستثمارات دراسة حالة بنك البركة الجزائري " . رسالة مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير / جامعة قاصدي مرباح - ورقلة / الجزائر العاصمة.
- 6 - البيانات المالية للشركة العامة لموانيء العراق لسنتي 2019 - 2020 وعقد أستئجار الوحدات البحرية .
- 7 - جبار ، كفاح . (2020) . " تقييم الاداء المالي لشركات التأمين " . المجلد 18، العدد 67، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، الجامعة المستنصرية .
- 8 - جغام ، سعاد . بوقرة ، مسعودة . (2018) . " دور التحليلي المالي بالمؤشرات المالية في تقييم الاداء المالي لمؤسسة اقتصادية " . رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير / جامعة محمد بوضياف / المسيلة.
- 9 - حجاج ، فتحية . (2014) . " تقييم الاداء المالي بأستخدام مؤشرات التحليل المالي " . رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير / جامعة قاصدي مرباح ورقلة / الجزائر العاصمة .

- 10 - حسونة ، احمد ياسر . (2016). " مدى التزام شركات التأجير التمويلي العاملة في الاردن بمعيار المحاسبة الدولي رقم 17 المعدل " . رسالة مقدمة الى كلية الدراسات العليا / جامعة الزرقاء .
- 11 - ديوان الرقابة المالية الاتحادي . (2011). " النظام المحاسبي الموحد " . ط2، بغداد ، دار الكتب والوثائق .
- 12 - رحمة الله ، عبدالله فرج الله ،عمر السر الحسن محمد. (2015). " عقود الإيجار التمويلية وأثرها في قرارات منح التمويل المصرفي في البنوك السودانية " . أطروحة دكتوراه مقدمة الى جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .
- 13 - الساسي ، بن طالب . (2019). " محاسبة عقود الايجار التمويلي بين النظام المحاسبي المالي الجزائري ومعايير المحاسبة الدولية دراسة حالة في الشركة الوطنية للأيجار المالي SNL " . رسالة مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير / جامعة قاصدي مرباح - ورقلة / الجزائر العاصمة .
- 14 - الشحمانى ، عبد الزهرة . (2019). " الموانئ العراقية تاريخها وأصالتها 1919-1969 " . ط1 ، البصرة ، دار الكتب والوثائق .
- 15 - عاد ، نور الدين . (2015). " المعالجة المحاسبية لعقد الايجار التمويلي وفق النظام المحاسبي المالي دراسة حالة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالوادي " . رسالة مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير / جامعة الشهيد حمة الخضر بالوادي .
- 16 - العامري ، زهرة حسن . ألكابي ، علي خلف . (2007). " أهمية النسب المالية في تقويم الاداء - دراسة ميدانية في شركة المشاريع النفطية " . العدد 36 ، مجلة الادارة والاقتصاد ، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية .
- 17 - الفار ، سماح . (2018) . " العوامل المؤثرة على الاداء المالي للشركات غير المالية المدرجة في بورصة فلسطين " . رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الاقتصاد والعلوم الادارية / جامعة الازهر / فلسطين .

ثانيا : المصادر الاجنبية

- 1 - Abdi, D. (2010). " *Financial Performance Evaluation: A case study of Awash International Bank SC*". Doctoral dissertation, Mekelle University.
- 2 - Al Shobaki, M. J., Abu-Naser, S. S., Salama, A. A., AlFerjany, A. A. M., & Amuna, Y. M. A. (2018). " *The Role of Measuring and Evaluating*

- Performance in Achieving Control Objectives-Case Study of** Islamic University"
- 3 - Almagtome, A., & Abbas, Z. (2020). "**Value relevance of financial performance measures: An empirical study**". *International Journal of Psychological Rehabilitation*, 24(7), 6777-6791.
 - 4 - Alrafadi, K.M. & Md.Yusuf, M. (2011). "**Comparison between financial ratios analysis and balanced scorecard**". *American journal of economics and business administration*, 3(4), 618.
 - 5 - Bontas, Bunea. (2018). "**Lease accounting under IFRS16 and IAS17 – a comparative approach**". Iss N2537- 4222, *The Journal contem porary economy*, University of Pitesti, Romania.
 - 6 - Gadoiu, M. (2014). "**Advantages and limitations of the financial ratios used in the financial diagnosis of the enterprise**". *Scientific Bulletin-Economic Sciences*, 13(2), 87-95.
 - 7 - Gouveia, D.N.A. (2019). "**The effects of the new accounting standards for leases on firm**". Doctoral dissertation. Http: //run.unl.pt /bit stream/10362/70305/1/Gouveia-2019.polf
 - 8 - Hans, Chetan.Lor, Eng min. (2018). "**Get ready for IFRS16: Leases**". Grant Thornton, Singapore.
 - 9 - Heinola, Henri. (2020). "**IFRS16 – Leases**". CFA, CAIA senior valuation consultant London, united Kingdom Office.
 - 10 - Hjertsted, Nicole. (2018). "**Strategizing IFRS16 – Lease and real estate**". Master thesis, 30 CREDITS, second level Stockholm, Sweden.
 - 11 - IASB, (2016). "**International Financial Reporting Standard 16 – lease**". <http://www.ifrs.org>
 - 12 - IFRS-A. (2016). "**IFRS standard International Financial Reporting standard**" United Kingdom, IFRS Foundation Publications Department.
 - 13 - IFRS-B. (2016). "**IFRS standard International Financial Reporting standard**" United Kingdom, IFRS Foundation Publications Department.
 - 14 - Kieso, D. E., Weygandt , J.J., & Warfield, T.D. (2013) "**Intermediate accounting** " 15th Edition, USA , John wiley & Sons.
 - 15 - Kieso, Donald. Weygandt, Jerry. Warfield, Terry. (2016). "**International Accounting**". 17th Edition. USA. <http://www.Wiley.com/go/permissions>.

- 16 - Li, Ying. (2004). "***The lease as a financing vehicle in ship acquisition: legal implication and empirical evaluation of theory and practice***". World maritime university dissertation. 391.
- 17 - Lloyd, Sue. Kabureck, Gary. Scott, Darrel. Cooper, Stephen. (2017). "***Leases one year on – Putting IFRS16 into practice***". Article, IASB members.
- 18 - Malichova, Eva. (2015). "***Evaluation of financial performance of enterprises in IT sector***". University of Zilina, Faculty of management science and informatics
- 19 - Öztürk, M., & Serçemeli, M. (2016). "***Impact of New Standard- IFRS 16 Leases on Statement of Financial Position and Key Ratios: A Case Study on an Airline Company in Turkey***". *Business and Economics Research Journal*, 7(4), 143.
- 20 - Ranjbar, M. H., Espeed, M., & Bagheri, M. (2017). "***Analyzing of the Relationship between Financial Performance and Efficient Use of Financial Resources: Evidence from General Government Agencies***". *International Journal of Economic Perspectives*, 11(3).
- 21 - Stancheva – Todorova, E. Velinova – Socolova, N. (2019). "***IFRS 16 lease and its impact on company's Financial Reporting, financial Ratio and Performance matrices***". *Economic Alternatives*, 1(2019), 44 – 62.
- 22 - Vervekova, A. (2019). "***IFRS16 and its impact on aviation industry***". *Acta Universities Agriculture ET siliviculturae Mendelianae Brunensis*, 67(5), 1369- 1377.
- 23 - Yalcin, N., Bayrakdaroglu, A., & Kahraman, C. (2012). "***Application of fuzzy multi-criteria decision making methods for financial performance evaluation of Turkish manufacturing industries***". *Expert systems with applications*, 39(1), 350-364.
- 24 - You, Jia. (2017). "***The Impact of IFRS16 Leases on Financial statement of Airline companies***". Master thesis, Auckland University of Technology.